ايضاً
٢٨٥
عـ
كتاب الشفاء

مقالهٔ اولی شفا

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible]

[illegible]

الفن الاول [illegible] من المنطق [illegible]

صورة القياس المطلق [illegible] الفاظ مفردة [illegible]
[illegible] في صناعة المنطق
[illegible] في بعض [illegible]
[illegible] الى الكتب العلوم الرياضية
[illegible] البرهان فبعضها بعضها
بالرياضيات فيها وانتقلوا عنها الى العلوم [illegible] ولما
[illegible] العلوم
الرياضية [illegible] ونظام الممالك
[illegible] المشتركة اما [illegible]
[illegible] العلم الباحث عن الامر
الكلي [illegible] العلم الباحث عن [illegible] يعرف القياس
[illegible] القياس المطلق العام لم يمكنه ان يعرف
[illegible] القياس المطلق واما
[illegible]
واما [illegible] ان [illegible] فيكون منها البرهانيات
واما ممكنة اكثرية فيكون منها [illegible] واما ممكنة متساوية فيكون
منها [illegible] واما ممكنة اقلية فيكون منها السوفسطائية واما
ممتنعة فيكون منها الشعريات فيجب ان [illegible]
[illegible] الموضوع الى [illegible] ويعلم ان [illegible] البرهان

والممكنات التي [illegible] الاكثر [illegible] المتساويين لكن كل منافي
كل منافي الى [illegible] او قسمه في الكل ويكون [illegible]
في الكل فانه لا يعتبر فيها بحالها في نفسها بل الشهرة او التسليم في الوضعيات
يكون كاذبة في الكل ويكون صادقة في الاكثر فلا يلتفت الى ذلك بل انها
يكون حقا وما يدعي امرا في اولية او شهرة
مشهور والخطابيات يعتبر فيها ان يكون [illegible] مشهورة في
بادي الراي وان لم يكن مشهورة [illegible] كانت كاذبة [illegible]
صادقة فالكاذب الصادق قد يكون [illegible] مشهورة في بادي الراي وربما كانت
غير مشهورة في بادي الراي والشعريات انما يلتفت فيها الى ان يكون
مخيلة كانت صادقة او كاذبة في الكل وللا في الكل اذا كانت النفس تنفعل
عنها انفعالا لا عن انقباض
جهة حركة فعلية يعرض لما عن [illegible] اذا سمع [illegible] بانه مر
اسما عن تناوله وربما سمع الشاعر جهل كان [illegible] جهله او اللوم بفعل قبيح
كان يعرفه قبيحا وكان التصديق [illegible] منا شيئا فاذا سمع الشعر
الموزون على حيلة فانبعث [illegible] مخيلة طاعة
للقبول لا للتصديق بل نرجح [illegible] كان علم القياس
جزء المنطق وكان علم الصورة ما يتكلم في تعبير الحيل
ان مادتها يتكثر ويتغير بتغير احوال الصنائع الخمس لم يكن لنا سبيل
الى معرفة اصناف اقسام المختلفة الا بعد معرفة الصورة الجامعة
للاصناف وهي صورة القياس بما هو قياس فقدم النظر في صورة
القياس ثم لم يكن لنا سبيل الى معرفة القياس الا بعد تقدم معرفة ما

القياس

القياس هو مولف فنقدم النظر في بسايط القياس وبسايط القريبة
من القضايا ولبسايطها البعيدة التي هي بسايط من المفردات ونبدي
في المفردات فلما احصت و[illegible] بعد ذلك بالنظر في التاليف الاول منها
الذي يكون فيه الصدق والكذب فلما عرف ذلك دحصل شي في
تعليم القياس ونقول ان الاستدلال صناعة ما يودي الى غرض
[illegible] يتعلق بمادة صورة وبحسب اختلاف المصنوع كل
[illegible] صورة يختلف في الصنعة وربما كانت الصورة فا
صلة كما يتفق ان يبني البيت من خشب وطين وجص ثم يوفي حقه
من الشكل والرسم ولا يعين ذلك ولا يبلغ به الغرض الا ويقصر الا
جتماع والسبب فيه رداة مادته وربما كانت المادة فاصلة كما يتفق
ان يبنى بيت من خشب صلب وحجارة صلبة بناء غير محكم في تركيبه
وصنعه وسهل امر شكله فتنهدم فاذا اسعار وخشبه وحجارته
لا سعفا وصورته وربما اجتمع الامران جميعا فكذلك الاستدلال
يختل من جهة وجوه ثلثة اما من جهة ان يكون ما يولف عنه غير وثيق
اي غير حق وغير يقين وعلى غير ما يجب ان يكون فان اوقع عليه
تاليف حسن ووصف فاصل لم يود ذلك الى التوصل الى الغرض واما
من جهة ان نفس التاليف سوف الذي هي الى الغرض وان كان ما عنه
التاليف فاصلا حقا واما لاجتماع السببين وكما ان الصانع يلزمه ان
ان يعرف انه اي الصورة نافعة غرضه وانها غير نافعة واي المواد محكمة
وانها متوسطة وايها واهية كذلك المستدل يلزمه ان يعرف انه اي الصورة
حال التاليفات منتجة عنها وحال ما عنه التاليف في الغرض في الانتاج

حصول علم او تسليم او ظن على سبيل الاكتساب والموهوم والمعتمد
عليه هو القياس ومادة القياس هي مصدقات ما وامور في حكم
مصدقات سلف بها التصديق وصورة القياس هي الوصف التأليفي
الذي يقع فيها وانت تعلم انه ليس يمكن ان يكتسب العلم بالمجهول في اي
علم كان بل يعلم له اي المجهول نسبة مخصوصة ويعلم انه ليس اي
تأليف اتفق في المعلومات التي عندك يؤديك الى اي مطلوب اتفق
بل تأليف مخصوص فالمنطقي يلزمه ان يعرف اصناف المطالب ويميز
باعيانها اصناف القضايا ثم يتعرف ان اي التأليفات يؤدي الى
اي مطلوب ويعلم كل ما يؤدي الى كل مطلوب معين فان القضايا
تدخل في تأليف تأليف نحو مطلوب مطلوب معين وذلك لها من حيث
هي قضايا مطلقة ليس يلتفت بعد الى مادتها وذلك هو الذي يجب ان
يعلم من حالها اولا ثم يعلم ان تلك القضايا كيف يكون مادتها اعني
حال الصدق في حال اجزائها حتى يؤدي اليه الى يقين وكيف يكون
حتى يؤدي الى ظن اقوى يكاد يكون شبيه اليقين وكيف يكون
حتى يغلط وكيف يكون حتى يخيل ثم ينظر ان الافضل والاولى في
كل باب ما هو وليس يجب ان يهمل في جنب التصديق فقط بل وفي جنبة
التصور وعلى مثال القياس نفسه واذن لا بد من مصدقات اول تكتسب
مروية والا لما كان السبيل الى كسب التوالي الا بتقدم تصديق الاوائل
فلو احتيج في كل باب مصدق به الى اول ذهب الى غير النهاية ولم يكن
الى قطعه سبيل فينبغي ان تلك الاوائل المواد القياسية سواء كان التصديق
بها واقعا ببادي العقل او بحس او بالتجربة او بالتواتر او بالشهرة او بالغلط

او بالظن

او ما الظن ان المقبول او عن يظنون به الصواب فيما يقول والمصنفات
بالكسب فقد يعود من تعلم مواد القياسات يكتسب بها مصدقات انه
ونحو ذلك الى ما عسى ان يصيب من ذلك قد جرت بان ربما يكتسب مجهول
معلوم اوله ثم يصير ذلك المجهول معلوما فيحصل ذلك مادة لقياس اخر
يعرف به مجهول اخر ذلك الى ما لا نهاية يسمى تعليم القياس علم التحليل
في الطلب الحقيقي في ذلك ان الاستدلال بالحقيقة انما يكون على مطلوب
محدود واما الذي يكون على غير ذلك السبيل اعني ان يكون القياس
بعضها اتفاقا ويؤدي الى نتيجة من النتائج لم يطلب ولم يجعل لها القياس
هو شيء غير صناعي وانما هو امر عرضي بل القياس الصناعي هو ان
يكون لك غرض فتطلب ما ينفع او ينتج مقابله وما ينتج الشيء عليه
من حيث ينتج فيكون نظرك ح مبتديا من معلول الى علته ويكون
مع ذلك نظرك في جملة المطلب ان تعطيها باطلاق الوسط كما ستعلم
بعد هذا ويكون نظرك مبتديا من واحد كالعلة الى كثرة يطلب لها مبادي
كثيرة وهذا النوع من النظر يسمى التحليل بالعكس كما ان مقابله يسمى التركيب
نسمي هذا الكتاب كتاب التحليل بعكس هذا الوجه له لوجوه غير
عنها توهم ما بالخلاف المستنبط فيه والدليل على صحة هذا القول انك
ستعلم عن قريب ان جميع ما يسمى قياسا في هذا الكتاب انما يسمى قياسا
بعد ان يوضع نفس مطلوب ما ويقاس به اخر القياس النتائج اياه
حتى يتعين الاصغر والاوسط والاكبر والصغرى والكبرى وذلك
لا يتعين الا وقد تعين المطلوب كما ستعلم وانه ان كان قول سيح قياسا
ولكن ليس ما جعل اجزاؤه بالقياس اليه بهذه الاجزاء اعني الصغرى والكبرى.

والاصغر والاوسط والاكبر لم نسم ذلك قياسا [illegible] في المنطق انه
في العلوم الحكمية لا يصح ... كان الوقوف على موضوع
المنطق وبيان الغلط كيف يقع فيه ويسلف لك جملة ان المنطق يكون
جزء الحكمة وكيف يكون آلة وانه لا تناقض بين هذين القولين فانه اذا
اخذ موضوع المنطق من حيث هو احد الموجودات وكانت الفلسفة
واقفة على ما هو علم بالموجودات كيف كانت كان المنطق جزءا من الفلسفة
تعرف احوال الموجودات ما حالها وطبيعتها ان تعرف كيف يكتسب بها
المجهول او يعين فيه من حيث ان هذه حال امر خاص يخص الموجودات
او عارض ذاتي له او يتقوم اياه فهو نظر ما في الموجود من حيث هو
موجود على الشرط علم ما من العلوم ولكن لما عرض ثانيا ان كانت هذه
المعرفة من امر هذا الموجود تعين في معرفة امور اخرى فتكون
هذه المعرفة التي هي بنفسها معرفة ما آلة المعرفة اخرى بل حال الغرض
فيها معونتها في معرفة اخرى يكون له معرفة اخرى يكون معرفة
شيء من الموجودات هو كونه جزءا من الفلسفة وكونها معرفة بجزء
من الموجودات من حيث تعين التي تكال في معرفة اخرى ولتكون تلك
المعرفة معونة هو كونه آلة فيكون المنطق جزءا يكون اعم من كونه
آلة وليس هو جزءا من الشيء الذي هو آلة له فانه ليس جزءا لما هو آلة له
وهي العلوم التي تكال بالمنطق وتوزن بعياره بل جزء من العلم
المطلق الذي هو الذي يعم هذه العلوم كلها وكونه منطقا هو من
حيث هو آلة ومن حيث انه هو آلة قد يحمل عليه ايضا معنى اعم من الآلة
كان الانسان من حيث هو انسان قد يحمل على الانسان انه حيوان ويقال

امري

انه جي دليل الآلة كونه جزءا او كونه آلة امر لا يعين مباينة
عا انه طلاق بل مع ... حق ما له من اعم فان كل ما هو
آلة لعلوم كثيرة فهو جزء من العلم المنطقي وليس ينعكس فهذا ما يجب ان
يتصور وان كان ما قال فاضل المتأخرين في تبصرته من رأى ان
المنطق آلة وليس بجزء هو اتم ما يمكن ان يقال فيه واما كونه آلة فلانه
معين وليس كل معونة فان المعرفة تعين في معرفة اخرى على ان
يكون مادة وتعين على ان يكون كيانا له وغير ان وله يكون مادة
لمنية وان كان الصار قد يمكن ان يجعل بوجه من الوجوه جزءا ولا انه
فانا اذا حملنا مثله كل متحرك جسم والنفس ليس بجسم واقتصرنا الى
هذا وانتجنا فالنفس ليس بمتحرك لم يكن هناك مادة منطقية ولم يكن
المنطق بوجه من الوجوه معينا في هذا من حيث هو كيان يعرفها ان
هذا التاليف ينتج ولكن ان كان بعد هذا احد في الحدود او رسم من اكثر من
وكان المنطق في ان يكال به هذا او يوزن وله ينفع في انه جزء منه البتة
فان يكلف ذلك لكن هذا اشكل منتج ينتج سلب محركة عن النفس حتى
حاولت ان تتم به الكلام وصارت المعرفة المنطقية جزءا من جملة القول
مرضاة الله عنا فان المنطق كما هو انظم الة ليس على ان يصير
من مادة على هذه الصفة اعني الوجه الذي يدخل فيقول على ان
يدارين بالمنطق كيل به فانا اذا علمنا المنطق لم نحتج في كل قياس نعلم
ان يصح بالفعل فانه متى نأ بالمنطق حين يكون ذلك بصر حاجة وجزء
من القول الشيء بل اذا علمنا بالفعل نعلم انه ينتج او جدل نعلم انه في
انفسنا انه جدا منتجا واقتصرنا عليه كان القول اذا قال ضرب زيد ...

على من الغلط في عرضه ولم يجب ان نقول ونزيد … فاعل بل
يعلم هذا ونستغني عن ذكره … الجمل في المنطق في
منبثة في العلوم على ان يوجد مادة فيها من حيث مطالبها مطالب غير
منطقية نعم ان كثيرا من الاصول التي في الجدل وفي الخطابة وفي الشعر
توجد مقدمات وقياسات لكن مطالبها تكون منطقية مثل انه
هل هذا الشيء او غيره وهل هذا ظلم او ليس بظلم وما اشبه ذلك فان
هذه مطالب منطقية فمثل مقدمات ما منطقية مواد في اثباتها وليس
الا منا في امثال هذه الخطاب وربما دخل المنطق ايضا كما هو في بعض
المواضع اذا لم يولق متذكر المتعلم ما علم من ذلك المعيار في المنطق
فيكون ذلك على سبيل التذكر كما ان النحوي او اللغوي واللغوي
اذا استعمل غريبا من الاعراب واللغة في كلامه لم يلزم ما يخشى ان لا
يتبين له السامع لم يقبح ان يشير الى وجهة حيث يصير اشارة الى وجهة استعمالها
عنده نحوية او لغوية وربما كانت مطالب مشتركة ايضا بين المنطق
وبين صناعة اخرى ذكر ذلك مع الفلسفة الاولى فيكون بيانها المحقق
في الفلسفة الاولى وبيانها بوجه اخر وعلى سبيل الوضع في المنطق
يستعمل فيها وفي قياسات علمية فان التفت اليها من حيث نقلت
في المنطق كان على سبيل التذكر وكان ايرادها ما هو على سبيل التذكر
وكان ايرادها على سبيل المراد بها ما هو مستغنى عنه وان التفت اليها من
جهة انفسها كانت اصولا وموضوعة اذا استعملت في علوم ومثال
هذا ما قيل لما كان العلم الطبيعي على امور فوق مبادي وكان العلم
بذوات المبادي وانما استفاد من العلم بالمبادي فيجب ان ينظر اوله في المبادي

فان

فان المقدمة [illegible] مما يعلم في الفن المشتمل على تعليم البرهان وايضا فانا
نحقق بالحقيقة في صناعة [illegible] الصحة [illegible] اردت على انها وضع وخطاب
متلو مع من لم يسمع المنطق ولم يحكه كانت بهذه مقدمة وضعية يتقلدها
الطبيعي من صاحب الفلسفة الاولى وبعضها وضعة علم كما هو الحال
في اكثر مبادي العلوم وان كان ذكرها وايرادها على انها شي موضوع في المنطق
حتى يعتقد فيه الحقيقة فلا موقع لها الا موقع الذي فيه خصصات
يذكر ذلك نورد كالذي يذكر حال القياس انه منتج باي شي القاطع انه يرفع اذا
كان يعلم يستعمل في العلوم مكيالا ومعيارا لا داخلا في الكيل والعيار
بل انما اورد امثال ذلك تذكيرا لما يغلب في الظن بانه ليس من المباحث
المنطقية التي تثبت في الذهن له على كل وقت وحق هذا ان يعلم ويعبر
محجوده فيما يعلم من غير يتشرع به الحكم بذاته او لغيره اوله وما اشبه
ذلك فقد زل فان النظر في الكم وما يلحق الكم ليس بنظر منطقي وقد فرغنا
من هذا في بياننا القاطيغورياس فالمنطق منطقي على سبيل انه ميزان
له على سبيل انه داخل في الوزن وانما هو منطق لانه مكنا واما سائر العلوم
الاخرى فيتقين بعضها فيحتج على سبيل ان المطلوب في هذا المعين
يصير معلوما ومادته في المعاني على سبيل التعيين فان اوجب موجب
ان لا يتناول بلفظ الفلسفة كل علم ما هو علم موجود بل يخصها بما هو
علم مقصود ولذا انه حق الفاصل المتلطف ان يفرط في مديح المنطق وقد
يبلغ من الافراط الى ان قال ان المنطق ليس محله من العلوم الاخرى محل
خادم بل محل الرئيس لانه معيار ومكيال ولكني اقول ليس كون العلم
معينا على سبيل معيار يرفعه او كونه معينا على سبيل انه مادته يضعه بل كان

مقصودا بنفسه في كل شيء اشرف واعلى من المقصود [illegible] حق ان نحاول
اثبات رياسة المنطق [illegible] يجب من سائر
فنقول ان المنطق ان كان محتاجا اليه في المباحث الفكرية فيجب ان يكون
محتاجا اليه في تعليم صناعة المنطق نفسه وان يكون من الكتاب الذي
في القياس محتاجا الى معرفة ليعلم به ما سلف قبله ثم ما بال القوم يرتبون
له قانونا عندهم كان شيء الذي يبرهن على التعاليم ولم يكن
في زمانه المنطق محصلا بل ههنا آخرون يجعلون خطبا وآخرون
شعرا وما سموه من السوفسطائيين فنقول اولا ان التعليم على وجهين
تعليم هو افادة العلم بما من شانه ان يجهل كمن يعلم ان الزوايا الثلث
مساوية لقائمتين وتعليم هو تذكير واعداد اما التذكير فان يجعل الامر
الذي لا يجهل اذا خطر بالبال مخطرا فان الذي ليس خطر بالبال بعد
مجهول من حيث ليس هو على ما يجعل التام بل هو علم بالقوة القريبة من
الفعل واقرب من قوة الذي اذا خطر بالبال امكن ان يشكل فيه فهذا
هو التذكير واما الاعداد فان يخطر معه بالبال امور يجري مجراه
يكون كل واحد منها اذا علم لم يفد الا العلم نفسه فاذا خطر بالبال
في مجاورة الاخر يتوقع بينهما ان يفيد علما لم يكن له [illegible] اعداد ذلك
الكون لما يراد من التعليم المتوقع بايقاع المجاورة فليس يكون الشيء اذا
خطر بالبال معلوما هو خطوره بالبال معلوما ولا يكون الشيء
حاله هو كونه مخطرا بالبال مع غيره ضربت من التعليم هو هذا وضرب
من التعليم هو ما قلنا قبل ذلك انقسم على قسمين نحن سنفصل تحقيقه بعد
ان يقع في غلط وهذا القسم ليس لك ومثال الاول ما يعلم في علوم والسنة

وعلى امور قليلة وقوع الاختلاف فيه ومثال الثاني ما يعلم في علوم الطبيعة
وعلله كثيرة وقوع الاختلاف فيه ... الامور التي تعلم في علم المنطق
منه ما يعلم على سبيل التنبيه والاعداد ومنها ما هو فيه على سبيل الوضع
ومنها ما هو فيه على سبيل الانتاج والاحتجاج ولذلك يجب ان يكون ظنك
اكثر ما في قاطيغورياس انه اما وضع واما مذكر واعداد على انه ليس
علما منطقيا في الحقيقة واما في باري ارمينياس اكثره تذكير واعداد وبعضه
احتجاج واستدلال وما بعد ذلك مختلط من تذكير ومن تعليم امور لا
يقع فيها اختلاف اذا فهمت على وجهها الا انها من القسم المنطوق وان كان
اكثر الحاجة اليه فيما كان من التعليم على وجه القسم الاخر فلذلك لا حاجة
الى جميع المنطق بل الجزء الذي على سبيل التذكير والاعداد محتاج اليه في
الجزء الذي على سبيل الكسب حتى يكون الجزء الذي على سبيل التذكير والا
عداد يباين الجزء الذي على سبيل الاحتجاج ويكون الجزء الذي على
سبيل الاحتجاج مما يقل وقوع الاختلاف فيه عند الحقيقة والذي
يتوهم من وقوع الاختلاف فيه عند الحقيقة فانما هو بسبب الالفاظ و
وقوع الاختلاف في معانيها وذهاب كل فرقة الى غرض ضربوا اجمعوا
على الغرض الواحد مما تنازعوا في اكثر الامر ان هو كلام غير منطقي وان
جادل غير منطقي وان خطب غير المنطقي فان المنطقي ايضا اذا تعلم
هذه الصنائع لم ينتفع بنفس معرفته لهذه القوانين نفعا كثيرا ما لم يعتاد
ولا ارتياض ولم يزد بصيرا استعمال هذه ملكة كما ان النحوي اذا تعلم النحو
لم ينفعه العلم بالنحو في ان يستعمل النحو استعمالا بالغا الا بعد التمرن وا
لاكتساب الملكة ومن يحصل الملكة المعونة غير معرفة القوانين في قد ل

وفي غير ذلك الا انها تكون ناقصة ولذلك يجوز ان ينقل [illegible] كالات
الملكة العقوبية عن الحروب الملهي كانها تعول على الملكة فلو كانت لهم
مع الملكة قوانين يصيرون [illegible] وعنها وكانت تعرف ما
كان يقع ما وقع في قلبس وان له ملكة وعلم الجميع قوانين بل الاولى ان
تكون الصناعة محصلة ثم يكتسب الملكة على قوانينها فان عند عن المنطق
لمن اراد ان يستظهر فيه الا لمقول على ملكة غير صناعة
في المقدمات وانحائها وفي المقول على الكل ما الايجاب والسلب يجب ان
يبين بالمقدمة وما الشيء الذي حد المقدمة وما المقول بالايجاب والسلب
وما يقول على البعض وما القياس وما الكامل منه وما غير الكامل منه ثم
بعد ذلك شرع في تنويع القياسات ويعرف ما يلحقها من الاعتبارات
فالشيء الذي كان يسمى في كتاب باريرمنياس قولا جازما وقضية فانه
اذا جعل جزء قياس كان مقدمة فالمقدمة قول جازم جعل قياس
ليس بهذا فصله يلحق المقدمة بل يعارض عرضي حتى لو توهمنا المقدمة
نفسها زال عنها انها جزء قياس لم يجب ان يفسد ذاتها ولا كونها قولا
جازما فساد اللون المأخوذ في حد البياض اذا توهم ان يكون مفرقا
للبصر فلذلك فانه وان كان فصول الجواهر قد يظن بها انها معان تلحق
جنسها وبهذا فرق بين فساد طبيعة جنسها فلا يظن ذلك بعضهم الا
عارض على ان الظن المظنون في الجواهر ما فيه موضع نظر وسنكشف
في المواضع اللائق به ولما كان القضايا محصورة ومهملة وشخصية لك
المقدمات يجب ان يعلم ان معنى قولنا كل كذا هو كذا هو انه كل واحد
واحد له الكل جملة ولا الكلي فليس معنى قولنا كل انسان انه كل الناس جملة

داخلا تحت الكلي بل ان كان كل واحد واحد منهم حتى لا يستثنى فانه
ليس الحكم على الجملة بل هو حكم على الآحاد [illegible] ربما قيل على الجملة [illegible]
على الافراد ولا الحكم على [illegible] الجزئي
جزئيات كما علمت فيما سلف بل هذا الحكم هو على كل واحد واحد من جزئيات
الشخصية او النوعية والشخصية معا ان كان جنسا ثم يجب ان يعلم
انه ليس قولنا كل واحد واحد مما هو كذا معناه كل واحد واحد
مما هو كذا من حيث هو كذا كقولنا كل ابيض ليس معناه كل [illegible] ابيض
من حيث هو ابيض فقط بل كل ما يوصف بانه ابيض وكل شيء يقال
له ابيض بانه نفس الابيض من حيث ابيض او كان شيئا موصوفا بانه
ابيض وله حقيقة اخرى كانسان او خشبة موصوفين بالبياض وايضا
يجب ان يعلم ان قولنا كل ابيض ليس معناه كل ما هو موصوف بانه ابيض
دائما فان قولنا كل ابيض دائما فان الابيض اعم من الذي ابيض دائما
ومن الابيض دائما فقولنا كل ابيض معناه كل واحد مما يوصف بانه
ابيض دائما او غير دائم كان موضوعا موصوفا به او كان كنفس الا
بيض وهذه الصفة ليست صفة الامكان والصحة فان قولنا كل ابيض
لا يفهم منه البتة انه كل ما صح ان يكون ابيض بل كل ما هو موصوف
بالفعل بانه ابيض غير معين او معينا او دائما بعد ان يكون بالفعل
وهذا الفعل ليس بفعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع
ملتفتا اليه هو موجود في الاعيان كقولنا كل كرة محيط بذي عشرين
قاعدة مثلثة وله الصفة بل على ان يكون للشيء وهو موجود من
حيث هو معقول بالفعل موصوفا بالصفة على ان الفعل يصفه

بل ان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد او لم يوجد فيكون [illegible] كل
[illegible] كل واحد مما يوصف [illegible] الفعل [illegible] وجوده بالفعل
[illegible] من جانب الموضوع واما
جانب المحمول فتبين ان ههنا موجبات مطلقة وضرورية وممكنة
اما الممكنة الموجبة المطلقة فينبغي ان نتكلم فيها ونعرف الفرق بين المطلق
والضروري فنقول ان ههنا اقوال كلها موجبات يقال فيها
[illegible] عز وجل حي اي دايم لم يزل كذلك او كل انسان
حي لم يزل ولا يزال كذلك بل نقول ان كل ما يوصف بانه ابيض يقال
انه ابيض فانه ما دام ذاته موجودة فهو لون كذلك كل واحد مما يقال
له انسان فانه ليس لم يزل ولا يزال حيوانا وما دام ذاته وجوهره
موجودا ونقول ان كل متحرك جسم لسنا نعني ان كل واحد مما يتحرك
فانما هو جسم ما دام متحركا فقط بل وان لم يتحرك فانا نعني انه جسم
ما دام ذاته موجودا والفرق بين هذا وبين الذي قبله ان هناك لا فرق
فان بين قولنا ما دام ذاته موجودة وبين قولنا ما دام ابيض [illegible] ههنا
فرق فان بين قولنا كل موصوف بانه متحرك ما دام ذاته موجودا
فهو ذو لون مفرق للبصر ما دام موصوفا بانه ابيض واما الذي يوصف
بانه ابيض لجواز ان [illegible] انه ابيض لم يبطل ذاته وان لم يوصف بهذا الوصف
ونقول كل منتقل من الري الى بغداد فانه يبلغ [illegible] ولا يعني
انه ما دام موجودا او ما دام منتقلا الى بغداد بل انه في وقت له نحو
يوصف فيه بانه يبلغ [illegible] ونقول كل حجر فانه ساكن فان هذا يجوز
ان يكون له دائما ما وجد ويجوز ان يكون وقتا ما وله بد من ان يكون

وقتا ما

وقد يجوز مع ذلك ان يكون دايما في بعضه مادام ذاته موجودة اتفاقيا
له مثل ذلك [illegible] في كل وقت [illegible] ما هو وقتيا ما ونقول كل [illegible] فانه
نايم بعض كل [illegible] بانه مستيقظ في [illegible] وقتا ما يكون [illegible] له
محالة وكل مستنشق فانه متنفس وبعض كل موصوف بانه مستيقظ فانه نايم وكذلك
كل مولود فان له وجود في الرحم اي كل موصوف بانه مولود فهو موصوف
وقتا ما بانه في الرحم وليس هذا انه موصوف عند ما هو مولود بانه
في الرحم فان قولك كل ما هو مولود هو كذا الذي [illegible] كل ما هو موصوف
بانه مولود اعم من قولك بشرط كونه مولودا اعم من انه حين ما هو مولودا
وحينا اخر ومن هذه ما يكون الوقت وقتا معينا فيه كقولك القمر
يوجد له الكسوف وقد يكون وقتا غير معين كقولك الانسان
يوجد له التنفس وهذه كلها تشترك في ان المحمول يوجب فيها للموضوع
فان قال قايل ليس هكذا بل قولك كل مستيقظ نايم كاذب الا ان
نقول كل مستيقظ نايم في غير وقت يقظته وكذلك يجب ان نقول انه كل
منتقل الى بغداد فهو بالغ زيتون في نصف قطع مسافته وان كل مولود
فهو موصوف بانه في الرحم قبل ولادته فتكون هذه المقدمات انما تصدق
بشرط يراد فالجواب عن هذا من وجهين احدهما ان كل نايم في وقت كذا
فهو نايم وقت وكل موصوف بانه في الرحم قبل ولادته فهو موصوف
بانه في الرحم وقتا ما وكل بالغ زيتون الذي في نصف قطع مسافته فهو
بالغ زيتون لا محالة وقتا ما فان وجود الشي للشي فيما مضى وجود
له فيما يستقبل ووجود له في وقت يختلف اشيا وبتفوت في شي وذلك
انه يختلف في الازمان وبتفوته وجوده له وتستند اليه فلك وجوه البلوغ

او اليوم لست بعض نعم في الزمن او وجوده له فيما مضى و وجوده فيما
يستقبل بحسب وجوده في فالك ولسن هو حال الحاصل لا شي في ذلك بعينه
بل هو حال الحاصل في الماضي وبعينه في هو حال الحاصل في
شي من ذلك بعينه بل هو حال الحاصل بحال بعينه له حال هذه النسبة ثم
يصير له ثلثة اقسام الحاصل في الماضي والحاصل في المستقبل والحاصل
في الحال فبين اذن ان المقدمات التي تنتزع منها المقدمات الزمانية
صحيحة اذا ارتفع ... اليها الضروريات فقلنا مثلا كل مستيقظ نايم
في وقت كذا وكل نايم في وقت كذا فهو نايم على الاطلاق بلا زيادة
شرط انتج ان كل مستيقظ فانه نايم فتكون قضايا صحيحة و
يشترك في ان فيها حملا موجبا وجواب الثاني هو انا نشاحن في فصل
المحمول بالجملة فيها ايضا مصحح للمذهب الذي فان كل منتقل الى
بغداد فهو موصوف بانه بالغ وساير في نصف قطع مسافة فليس
ذلك دايما منتقلا الى بغداد اللهم الا ان نقول ان من الشرط
ان تكون في جانب الموضوع فقال ان كل منتقل الى بغداد فهو في نصف
مسافة فهو بالغ وساير وكل مولود قبل ان يولد فهو في الرحم فان
قالوا هكذا قلنا الشي كلام متنازع انه هل صحيح او فاسد وليس اذا
كان هذا صحيحا كان الاولى غير صحيح بل كلاهما وهذه الزوايد
معروفة بالمحمول لفصل بين المنتقل الى بغداد موضوع فلسنا نطلب
هل يحمل عليه اما انه بالغ وساير في نصف مسافة او لا يحمل عليه فان
كان لا يحمل عليه فيكون مسلوبا عنه فيكون زيد المنتقل الى بغداد
او مسلوبا عنه انه بالغ الى وساير في نصف مسافة فاما ان يكون هذا

البلد

[illegible] ايجابا او ما دام منتقلا الى بعض الحصول ليس مثل ان يسلوبا عنه دائما ما دام له
ما دام منتقلا الى بعض ادبل ان بعض زمان كونه منتقلا [illegible] اد
فان كان [illegible] بعض [illegible] بعض اطلاق الحمل [illegible]
رجوعه في بعض الوقت له يمنع اطلاق الايجاب فان السلب والا
يجاب له يختلفان في حيث النسبة التي تكون بها القضية ويكون فيها
محمول وموضوع بل يختلفان في ان احدهما يوجب والاخر يدفع
فلو ان هذا يصدق سلبه ويصدق ايجابه [illegible]
نفس السلب والايجاب فيها لا يناقض ما لم يشرط الوقت وقال
واذا تقرر هذا فنقول قد وقع خلاف بين المتقدمين في معنى القضية
المطلقة وليس ذلك خلافا حقيقيا بل خلافا في استعمال اللفظ فذهب
فريق الى ان الاطلاق يعني به حال القضية من حيث ان فيها حكما
اوسلبا او ايجابا كيف كان من غير ان يكون ذلك الحكم عاما جميع وجوه
القضايا المذكورة غير ملتفت فيه الى ان ذلك على اي الاقسام
المذكورة بعد ان لا شرط فيها ضرورة او لا ضرورة وذهب فريق
الى ان الاطلاق يعني به حال القضية من حيث ان فيها حكما او
سلبا وايجابا يكون موجودا بشرط ان لا يكون ما دام ذات الموصوف
بالموضوع موجودا بل ما خالف هذا فيكون المطلق بهذا المعنى
احص من المطلق بالمعنى الاول والامثلة التي تورد في التعليم
الاول تغلب الظن على ان الغرض ما ذهب اليه الفريق الاول فانه
وان اورد في مواضع امثلة يصدق فيها السلب والايجاب معا
جميعا فلذلك على سبيل ابانة دعوى جزئية لا مثال من جملة المطلوب

ثم ستعلم انه يسمى الحكم الكلي تفصيليا ثم هذا ان قولنا كل ب ا معناه كل [illegible]
واحد مما يوصف ونفرض انه بالفعل دائما او غير دائم فانه موصوف
الكلية [illegible] الاقسام [illegible] حملوا
كونه بهذه الصفة من كونه مطلقا لكن لم يعرفوا من الاقسام كلها بل
عرفوا ثلثة اقسام احدها ان يكون ب بوجود دائم والثاني ما دام مو
صوفا بانه ب والثالث ما دام موصوفا بانه ا فيكون قولنا كل ب
ا يتضمن هذه الاقسام الثلثة وهو يعمها كلها فيكون العموم على
اعتبار هذه الثلثة فقط واما على اعتبار الاقسام التي ذكرناها فخصوص
بحسب قسمين حتى يكون المطلق بالمعنى الخاص ما ليس يحمل فيه دائما
وستقع لك تحقيق القول في اقسام الضرورية بعد
في جهات اعني الاطلاق والضرورة والامكان والامتناع لبعض من لم
خلاف فهم في امر المطلقة فنقول قال بعضهم ان كونها مطلقة هو انه
عري عن جهة عنها بقوله وتصور احدنا بمعنى انه لم يلتفت الى الجهة
التي بحسبها في التصور حتى ان قولنا كل انسان حيوان وله كل [illegible]
قال فيه ان الحيوان موجود لكل ما هو انسان ما دام ذاته موجودة
فلم يلتفت الى ذلك بل انما تدرك فيه هذه القضية غير ان هو ان
الحيوان موجود للانسان فهو من حيث انه موجود فقط هو من جهة
مطلقة ثم من حيث التخصيص فهو اما [illegible] هو انها ضرورية وكذلك
قولهم كل مستيقظ نائم وكل حيوان متنفس فانه لم يلتفت فيه الى ما ينال
الضرورة من حيث انه كذلك وقتا ما لا دائما ما دام ذاته موجودا بل من
حيث هو موجود من غير زيادة جهة ينال او يتصور فيكون المطلق

ان لا الضروري وقوم يجعلون المطلق مع ذلك ما لا يكون محمولا موجودا
فيه دائما وما لا يجب ذلك في كل واحد وان اتفق في بعضها دائما ان
يحمل وقتا ما ولا يجب ان يكون دائما بالخصوص بالجنس موجودا
وقوم يجعلون المطلق ما كان موصوفا به حاضرا او بالفعل في زمان
ما حتى يكون قولنا كل ابيض معناه ان كل ابيض موجود بالفعل
في زمان ما فمثاله كل انسان موجودا بالفعل فهو حيوان فيكون الكلية
الموجبة المطلقة على الراي الثاني معناه كل ما يصح ان يوصف او يوجد
عند العقل بالفعل انه ب دائما او غير دائم فهو موصوف بانه ا
وقتا ما لا محالة سواء كان معينا او غير معين من غير وجوب دوام
وعلى الراي الثالث ان كل واحد من الموجودين في وقت ما ب فانه
ا في ذلك الوقت وهذا الراي الثالث محتمل فان كل واحد من الموجودين
في وقت ما ب اذا لم يصرح بالشرط المذكور كان اعم مما يوصف
ب اعم من ذلك وفوق كل ب اعم من ذلك وههنا قضايا موضوعها
امور لا يلتفت الى وجودها ومع ذلك يحمل عليها محمولات لا يكون
ضرورية ممكنة بل يحمل عليها بانها توجد لا محالة وقتا ما كقولنا كل
دائرتين عظيمتين على كرة كان دائما بالخلاف على محور ولحل الى قطبيه
كلتيهما منطبقتان ومنفصلان فان هذه القضية ليست ضرورية فان
كونهما منطبقتين او منطبقتين ليس لهما دائما ولا ايضا من الممكنات
التي يجوز ان يكون دائما لا يكون بل يجب ان يكون بالفعل وقتا
ولا ايضا حتى يحمل عليها هذا الحمل في هذا القول فانما يحمل عليها هذا
حمل باعتبار الامكان وان كان بحسب حمل الامكان وقع ذلك كلها نعني

من ذلك فيما وجد وعينا ما من الموجود بل لا يلتفت الى وجودها بل فحيئنذ فقط
فلا من حيث هي هذه ضرورية وله ممكنة من حيث النظر الذي فيه يعتبر و ينبغي ان انا
ما التي لا يمكن ... الجهات ... الى ولا يمنع من هذه اللفظ
في المطلق ... يلزم من فرض محالات فيحمل ذلك المباحث التي هي
متوجهين اليها بالاستقصاء وقد وقع من هذا المذهب مذهبا آخر في
امر الجهات حين النفت في امر الضرورة والامكان الى امر المقتضي في انه
... كذب وترك امر المجهول باعتباره الى الموصوفات
بالموضوع فهاهنا قولنا كل حيوان انسان ممكنا اذا كان يمكن ان يتوهم
وقتا لا يوافق له حيوان غير الانسان فح يصدق ان كل حيوان
انسان فيكون ح هذه مقدمة وجودية صادقة وقبل ذلك يكون
ممكنة اذا اعتبرت من حيث كون هذا السور صادقا وقيل انا ان حسب
حاسبان مقتضى هذا المثال غير ممكن فقد يمكن ان يطلب لذلك امثلة
من امور اخرى في انواع الامور التي لا نهاية لها والفرق بين هذا الاعتبار
الاول انا لو فرضنا هذا الامر واقعا كان من حيث السور صدقه لشيء واجبا
ان يلزم صدقه من حيث الحمل كان الانسان ضروريا لكل واحد من الحيوانات
الموجودين في ذلك الوقت فانه لم يكن البشر الموصوف ذلك الوقت بانه
حيوان يجوز ان يكون موجودا الذات وليس يوصف بانه انسان لكن
سيوضح فيما يستقبل ان هذا الراي البالغ ايضا غير صواب وان الاعتبار
في الضرورة والامكان انما هو بحسب نسبة حال المحمول الى الموضوع
وما يحمل عليه بعد ذلك السور وليس ذلك بحسب السور واما في المذهبات
الاولى فانا لا نناقض احكام بعض ذلك من حيث لو جعل فيهما الحمل الوقتي ...

احوالها الاخص والامثلة التي تورد في التعليم الا ولا يدل على ان المطلق
عندهم اصطلاح الا ولا بين العامة وقد يتوهم انه لا مقدمة كلية الا
ضرورية [illegible] غلطوا لانه [illegible] في الموضع الذي
لا دايما كما هو لكن فلا يجب ان يلتفت الى ذلك فان ذلك [illegible] سوء فهمهم لما
يراد بالضروري لكن الاولى بنا الان ان نذكر الكلية الموجبة الضرورية
فنقول ان قولنا كل ب ا بالضرورة معناه كل واحد مما يوصف بالفعل
انه موجود ب كان دائما ب ا وكان وقتا ما بعد ما كان الشيء [illegible] في
بانه ا لا عند ما يوصف بانه ب فقط ولا وقتا معينا ما دام ذات
هذا الذي يوصف بانه ب موجودا فان كان دائما موجودا فيكون
دائما وان لم يكن موجودا كواحد واحد من الناس فيكون ما دام ذاته
موجودة سواء كان ذاته نفس المعنى الذي في الموضوع مثل الموصوف
بانه انسان فان الموصوف بانه انسان ليس شيئا له نفس الانسان او كان
الموصوف بانه ب قد يكون موجود الذات ولا يوصف بانه ب
قد يكون موجود الذات ولا يوصف بانه ب كما قلنا ذلك قبل هذا
بل نعود ونقول اما قد يستعمل لفظ الضرورة ويعنى الدوام في مواضع
من ذلك انا نقول ان الله حي بالضرورة اى دايما لم يزل ولا يزال ونقول
كل انسان حيوان بالضرورة لا انه كذلك فيما لم يزل ولا يزال ولكن ما
دام ذات الشيء الذي يقال له انسان موجودا اي ما دام موصوفا
[illegible] نفسه موضوعا ونقول ان كل متحرك متغير بالضرورة لا انه
لم يزل ولا يزال ولا انه دايم ما دام ذات المقولة عليه انه متحرك
موجودا بل ما دام متحركا وان كان قد يتفق ان يكون ودام ذاته موجودا

وكونه مقولا عليه انه كذا واحد كما نقول كل انسان فانه دوام وجوده

[illegible] دام اتصافه بالانسان واجبا ونقول كل متحرك فهو بالضرورة

جسم يعني انه كما قيل [illegible] ليس [illegible] ما دام ذاته موجودا

وان فارقه [illegible] فهو جسم ونقول للكاتب انه ماش بالضرورة ما دام كاتبا

ولا يقال ماش بالضرورة وحده ونقول ان القمر موجوه له الكسوف ما

دام كاسفا بالضرورة فليس معناه ذلك المعنى فان شرط الضرورة

في القول الثاني هو ما دام الكسوف موجودا وشرط الضرورة في القول

الاول حصول وقت يكون القمر فيه في العقدة مقابل الشمس وعادان

تلازما [illegible] ونقول كل انسان فانه متنفس بالضرورة ليس وقتا

معينا بل وقتا لا بد منه وليس ايضا معنى هذا انه متنفس بالضرورة ما دام

متنفسا وان لازمه وهذه كلها اقسام المطلق الكلي وانما الضروري الكلي

منها هو الذي لم يزل فيه المحمول او سلب ما دام المقول عليه الموضوع موجودا

والذي لم يزل ولا يزال يدخل في هذا واما الموجبة الكلية الممكنة فنقول

كل ب ا بالامكان ومعناه ان كل واحد مما يوصف بانه ب دايما او غير

دايم فغير ضروري وجوده او وجوده ا له اذا لم يعتبر شرطه بل يلتفت

الى انه سيوجد له لا محالة وقتا ما او يجوز ان لا يوجد البتة اعني في

[illegible] الزماني او يجوز ان يصاحبه دايما وهذا الممكن اعم من المطلق

بالوجه الثاني واما ان كل واحد مما يوصف بالفعل بانه ب دايما او غير

دايم فانه في اي وقت يفرض ذلك الحكم موجود الذات يكون اي

مستقبل [illegible] يفرض لذلك الوقت بحيث ان يوجد فيه ذلك الحكم وان لا يوجد

ليس مستقبله الى [illegible] وان [illegible] عندنا يكون له حكم موجود في

دوق

وقت محصل ثبوته اى وقت كان مستقبل فقياس عينه يجوز ان
يوجد ولا يعين ذلك المستقبل مبتداه ان محدود حتى يكون الموضوعات
موضوعات محضة زمنية ويكونها الجهة على ان الاول غير متعين بل ينقلب
فى زمان معين ويكون المستقبل الغير مستقبل و تفسيره محدود
فلا يكون قولنا كل ب يشتمل على جميع ما يوصف بانه ب فى كل زمان
وذلك خلاف ما فرضناه وهذا المفهوم الثاني من الممكن يخرج عن المطلق
فلا يكون جزءا منه وان جاز ان يكون بعض محدود بعينه ثابتة
جميعا فيه فان زيدا اذا فصل فهو قاعد له على الفرد وله ايضا بالامكان
هذا المعنى بل بالامكان بالمعنى الذي قبله اوليس بل المعقود دايم
الوجود له دايم العدم ما دام ذات الموضوع موجودا واما انه ليس
فى الامكان بهذا المعنى فان الامكان بهذا المعنى يقتضي المستقبل و لا
يلتفت فيه الى الحال فيكون هذا المقصود بحسب اعتبار المستقبل ممكنا
وبحسب اعتبار الوقت مطلقا اذا تعين ولا يكون احد الاعتبارين
داخلا في الآخر لا بالامكان او مقولا عليه وان تلازما وقد يمكن ان
يحمل كونه غير مستحق لان يتعين له وقت بالضرورة اعتبار احد الامكان
فان المعقود ليس كالتنفس او كالنوع للموت وقتا ما او كالكسوف فان
الشيء يجوز ان لا يعتقل البتة وليس يجوز ان لا ينكسف القمر البتة دون
ان يكون عدم الضرورة المطلقة وعدم الضرورة التي تقتضيها وقت
لا محالة هو معنى الامكان فيكون قولنا زيد قاعد يدخل في هذا الامكان
من غير اعتبار المستقبل وقولنا زيد متنفس لا يدخل في هذا الامكان بل
في القسم الاول الذي هو شيء غير ضروري دايم واما الامكان الذي يعين

غير ممتنع فيدخله كل شيء حتى الضروري لكن المستعمل فيما اخترع اجل القسمين
المذكورين ثم سالان يجعل للضروري والمطلق في الممكن طباع له بين اخل
النسبة يمتنع فيها تقبل فيه يجعل الضروري فيه لا وجود ما دام ذات
الموضوع موجودا والمطلق ما يجب وجوده في وقت ما بعينه او لغير بعينه
لا دايما والممكن ما لا يجب وجوده ولا سلبه في وقت من الاوقات فاذن
يجعل الممكن وليس ضروريا حقيقيا وحمل القسم المذكور في المطلق فيه
فان حيط بعين ما يجب المستقبل في اي وقت بعينه فرض صارت المادة
مشتركة بينه وبين المطلق الذي لا وقت له بعينه فيه له ضرورة دائمة
وان نقل احدهما على الاخر ولم يدخل فيه بل صاحبه في المادة وكانت
المادة مطلقة باعتبار وممكنة باعتبار وان لحق الممكنة حيث لا ضرورة
فيه له ضرورة دائمة ولا ضرورة بوقت انفراد الممكن عن المطلق فلم
يشترك بوجه فقد عرفت الطريقة في تفهيم الجهات و كان هناك اعاهد
في الكلي الموجب ذلك ان ينقله الى غيره واما الموجب الجزئية المطلقة
كقولك ب آ فمعناه بعض ما يوصف بالفعل انه ب سواء كان ذلك
البعض دايما ب لم وقتا ما او خلقا فانه يوصف بانه آ من غير بيان
او شرط له دايما ولا الضرورية فان يكون بعض ما يوصف انه على
اي الاحوال المذكورة ثبتت يوصف دايما بانه ما دام الذات الموصوفة
ب موجودة والممكنة على النحو المذكور ومن هذا القياس تعلم ان الكلية
الكلية المطلقة والضرورية كيف تكون وكذا الجزئية وما لحقيقة فان لغة
العرب ولغات اخرى مما عرفناها لا يوجد فيها لفظ يدل على سلب كلي
الا و يوجب ان يفهم منه ان لا شيء مما هو موصوف بانه ب و موجود

البتة ثم ان لم موصوفا بانه ب واذا قيل لا شي مما هو ب آ ثم يوجد
شي مما هو ب في وقت ما هو آ وان كان السلب عنه وقتا ما لم صادقا
ان المفهوم من اللفظ كلمة قولنا يتنفس واذا قيل كل انسان يتنفس فيرى
انسان لا يتنفس في ساعة من الساعات لم يُر ان الكلام عن انتقض كا
في اذ اذا قيل لا واحد من الناس يتنفس فانه اذا وجد في وقت
يتنفس بل انه مستقض اللهم الا ان يصرح فيقال لا واحد من الناس
يتنفس دايما حتى لا يجعل مصادفة بعض الناس متنفسا وقتا ما نقيضا
منه فان شينا ان نجد للسالب الكلي لفظا مطلقا يقع على الوجوه كلها
فعلى شرط ان نستعين بلفظ آخر مثل قولنا كل ب فانه لا يوجد
فيكون كانا قلنا كل واحد واحد مما هو ب فانه لا يوجد آ ويشبه
ان يكون من القضية موجبة فان حرف السلب فيها قبل الرابطة وسبعة
ان لا يكون لفظة كل وحدها تدل على ايجاب البتة بل على عموم فان
جاء المحمول موجبا دل على ايجاب اما متصل واما معدول كقولنا كل انسان
يوجد له عدله وان جاء المحمول سالبا دل على سلب كقولنا كل انسان ليس
يوجد عدله وكذا حال البعض فانه لا يحصل كثير فرق بين قولنا بعض
الناس ليس بكاتب وبين قولنا ليس بعض الناس بكاتب فان لم يمنع
ان يكون قولنا كل انسان ليس يوجد عدله سلبا فهو السالب
الذي يجب ان يستعمل في السلب العام الذي يدخل فيه الوجوه المذكورة
كلها ويجب عليك ان تعرف حال في المعنى المقصود في الموضوع والمحمول
اذا كانت القضايا جزئية فانها لا تفارق الكلية الا ان الحكم فيها في بعض
الموضوع   في التناقض بين المقدمات ذوات الجهات

ويجب علينا ان ندل على المناقضات التي تقع بين المحصورات المذكورة
فان لقائل ان يقول متشككا ان المذكور مهملا في الفن الثالث غير كاف
وذلك لانا اذا قلنا الجنس ... الزماني في قولنا ليس كل
ب آ انما بحضور شروط البعض عن ذلك علينا مثله اذا قلنا كل
انسان متنفس اي في الوقت الذي يتنفس فيه وقولنا ليس كل انسان
متنفس اي في الوقت الذي يتفق ان يتنفس فيه حتى يكون الوقت
ولهذا كان ذلك القضية مناقضا لما قلنا الا انا سنامر هذا في
المواضع التي تستعمل فيها المناقضات وليس ينبغي لما اخلف الى ذلك
يقع شك في انه حين ما يتنفس ليس له يتنفس وعلى ما ستسمع القول
فيه وله البراهين على الحوال المقرونات له من حيث هو وقت موقت بما
تتنفس بعين ذلك فلم يكن عصيلا والموقت بين لهم الوقت اذا كان
موقتا بالمحمول لما يتعين فيه الصدق في طرف النقيض وله لذا كل
اذا اخذ الوقت من حيث هو وقت في نفسه فان الصدق يكون متعينا
في طرف الايجاب من حيث هو وقت في نفسه واحدة من حيث هو وقت
موقت بالمحمول انه اذا قيل ان القمر ينكسف بضعف ليله كذا او قيل
ان القمر ليس ينكسف بضعف ليله كذا ان كان ذلك مما شك فيه ويحتاج
الى بيان وكان التناقض فيه حاصله مع ذلك واما اذا قيل ان القمر
ينكسف وقت كسوفه وليس ينكسف اي وقت كسوفه فانه وان كان
هذان القولان على حال واحد في انهما متناقضان فليس يقع خلاف في
في ان السالبة بينهما مسلمة اذ هو مسلم لو انها مشروطا الموجبة لم يقع فيها
شك ويجب ان نعلم ان زمان الحمل في الواحد يجوز ان يعين واما في القضية

في التأليف لان القياس الكاين من موجبتين ولا ينعكس كبراه
الى المناقض بان يقال ليس يجب ان يكون كل صغرا والدية فيكون
في التأليف ونسبها على انه غير واجب ما هو ايضا محمود مقبول
المواخذة بما هو شبيه برأي وليس مشهورا استعمله في العرف
في خليق عمله في خطابة فلذلك صار الذي في الشكل الاول
من العلامات ويسمى طعمورين وليس يجب ما يظن به من
الامة يدل على الوجود فقط حتى يكون مقدمات القياس
الاشكال الثلاثة موجبة ومقدمات ما يسمى دليلا يكون
فانه قد يكون على العدم علامة كما على الوجود علامة وعلامة
العدد كثيرا ما يكون عدم علامة الوجود وايضا هذا الذي
يسمى دليلا الاولى ان يكون له اسم اخر ليتوقع فيها انتاج
خاصة بالاول وكان هذا واقع بحسب المرتجين والاشبه ان
يكون اسم الدليل ما جعل علامة من الشكل الاول فيوجب الحكم
وان تخصص باسم العلامة هو ما في الشكلين الاخرين فانها
علامة غير دليل وكان الدليل اقوى من العلامة وكان علامة
وكان دليلا ضعيفا وكما هو متوقع فيه كل محيل من ايجاب وسلب
وقد استعمل ذلك على هذا الوجه ايضا موضع اخر وان قوما من
الذين يسمون المستدلين بالشاهد على الغائب يطلبون القياس
كلها من العلامة ويحصلون كلية من العلامة ومن الاكثر فربما
يصححون ذلك بالاستقراء المستوفي ومرة بالاستقراء المنعكس
وهو الذي يكون على النقيض للمطلوب وذلك الاول ويسمونه طردا

وهذا الثاني يسمونه عكسا ويسمون العلامة ... رادوا ان
يسمونه نقضه عدد اوصاف ال... ... ثم يبطلون
ان تكون العلامة والعلة ... يطلون ان يكون كل
منها علامة فيتبين لهم ان العلامة هو الثابت والثاني علة وهو يجيبون
انهم يوهموا فاول ذلك انه ليس يجب ان يكون الحكم للثاني حكما اخر
فيه بل ربما كان للذات له حكم اخر سابق له وانه لو كان كل حكم يكون للشيء
يكون بحكم اخر لتسلسل الى غير النهاية فان كان حكم يلحق للذات بلا
واسطة فليكن حكم ا كذلك فان فوقهما والثاني انه ليس يسهل عددا
اوصاف الشيء بل ربما ترك منها شيء وليس ان يتفكر ولا يجد وصف
دليلا على انه لا يوصف والثالث انه يجب ان يكون الاقسام بعد
الاوصاف المفردة بل ربما كان الاجتماع علة او اجتماع الذات
مع منها فان كان الذات او الاوصاف ب ج د ر و الحكم ه فربما
كان الحكم لانه ا او لانه ا ب او لانه ا ج او لانه ا د او لانه ا و
ر او لانه ب ج او لانه ب ر و كذلك في ساير الاقسام او لا
جتماع كلها وبعد ذلك فان ذلك الباقي الذي يبقى وربما كان ج
فينقسم الى نوعين او صنفين فيكون مثله الباقي ج لكن ج منه
ز ومنه ط فيكون العلة ليس ج كيف اتفق بل ط منه او ز من ج
...ن ما سوى ج بعلة انما يبقى ان العلة غير ج ر ولا يوجب
ن يكون كلما هو ج علة فانه حين ط من ج هو العلة يكون ليست
العلة ب ولا ر ولا شيء من اقسام اخرى غير ج ان كانت ر و ج مع
ذلك فلا يكون لزم ان كل ج علة اذ العلة فقط ثم كيف يتوصل

منازع او اقناع جماعة ما معينين وحاضرين او بما يشبه فاكثر الا
مور جزئية والقياسات الفقهية ايضا فانها قياسات تمثالية
وبين الذي حكم فيها بحكم يوجد في شبيهه الماخوذ عن صاحب الشريعة
او خلفاء الله المهديين او عن الائمة العالمين والمتفق عليه مما
يرجع الى الماخوذ عنه ويسمى الشبيه اصلا وعلة وما ينقل عن
الشبيه الى شبيهه حكما وقول صاحب الشريعة اما جزئي اقيم مقام
كلي كالخطاب في كتاب الله الذي عام ويراد به الناس كلهم واما
كلي اقيم مقام جزئي كالعام في كتاب الله تعالى الذي يراد به خاص
واما جزئي اريد به جزئيا اخر وكليا اريد كليا وهل ان بهما النص
واما القياسات التعقلية فهي قياسات تولف على استنتاج ما ينبغي
ان يفعل ويخالف المشهورية مما يخالف الخطبية فان الخطبية
جماع الامر فيها ان يكون على سبيل المخاطبة فلا يبالي في قرن
نفسه ايثار ما يجب ان يفعل او لا يفعل انه يخطب وكذلك
نقيضه ان المشهورية يكون على الغير ولذلك صارت القياسات
الفضلية ماخوذة من مقدمات صادقة او اكثرية في الحقيقة واما
الخطبية والمشهورية فليس الشرط فيها مثل ذلك بل يكون مقبولة
عند السامع مظنونة بل بها النتيجة وانما صار ذلك كذلك لسبب
الانسان ليس غرضه مع نفسه ان يلزمها بل ان يهديها سبيل الحق
وغرضه مع غيره قد يكون الهداية وقد يكون الالزام والتعقلية
ما هو من السياسة انما يكون فيما ينبغي ما ينبغي ان يعقل وتركه من الا
مور المتعقلة بالمشاركة العائدة نفعها الى تدبير المدينة من حيث

يونانية حقيقية والتعقلية تكون من ذلك ومما هو اخص من ذلك
واما القياسات الحسية فهي قياسات ماخوذة من مقدمات فقهية
وسياسية مختلطة فتوجد على اتمها من المقدمات الفقهية وخاصيا
من المقدمات السياسية واما الوساطية فقياسات مقدماتها ما
خوذة مختلطة من الفقهية والاراء المحمودة التي ليست بعض
علمه التي تسمى نسبة غير مكتوبة في اكثر الامور على اتمها في الفقه
الفقهية ثم بعض مقدمات محمودة واما الاستقراء فهو ان يبين
ان شيئا كليا موجب على شي كلي اما ايجاب او سلوب عن شي كلي اخر
لوجود ذلك الكلي الاول في جميع الكلي الثاني اعني جزئياته لما
كان المبين موضوعات المبين له الحكم بالكلي المحمول او المسلوب
كالطرف الاكبر وتلك الموضوعات حقها ان يكون الطرف الاصغر
والكلي المحمول عليه حقه ان يكون كالحد الاوسط فيكون قد تبين
باحد الطرفين وجود الطرف الاخر للواسطة ويكون ما حقه
ان يكون حدا اصغر قد صار واسطة واما ان يكون حد الاوسط
صار حدا اصغر فيكون مثل حد الاصغر وهو حد انسان وفرسا
وبغلا وليكن حد الاوسط قليل المرارة وحد الاكبر وهو
طويل العمر ليتبين ان كل قليل المرارة طويل العمر فاذا اردنا
ان نستعمل هذا على سبيل الاستقراء قلبنا الاوسط اصغر والاصغر
اوسط وحفظنا الاكبر على حاله فقلنا كل حيوان قليل المرارة فهو
اما انسان او فرس او بغل او قلنا كل حيوان ناطق طويل
العمر فهو كالفرس والانسان والبغل ثم قلنا وكل فرس او بغل

او انسان

او انسان قليل المرارة فانتجنا ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة
فقد جمع هذا اذن في القياس الا انه اخفى الا ان الوسائط فيه
اشياء كثيرة موضوعات تحت الاكبر واما ان الاكبر كالبدل للاوسط
والاوسط موجب على الاصغر والاوسط اقدم للحكم فيه من الكبرى
في الصغرى وجامع بين الاكبر والاصغر فهو كما في القياس ويجب
ان نعلم ان الاستقراء ليس استقراء الا لانه بيان حكم على كلي
لكونه في جزئياته تدعي انه في جميعها لفظا وان لم يكن كذلك فمعنى
يكن قد عددت بالجملة متناهية كانت او غير متناهية فان المستقري
يقول كل حيوان طويل العمر فهو كفلان وفلان فيكون بهذا
دعواه فانه لو اعترف ان شيئا شاذ من جملة ما يستقرئه كان اعترف
بانه عسر ان يكون دعواه الكلي غير صحيح دون تعيين منها شيئا ثم
قال كذا او كذا او ما جرى مجراه واذا فعل كذلك جعل الاوسط في
دعواه مساويا للجزئيات فانه يقول انه كذلك لكنه ربما كذب فيما
يوهم وليس قانون الاستقراء سببا على ان يكون حقا بل على ان
يكون على الصفة المذكورة فان استقرأ الجميع فقد اتى باستقراء برهان
وان لم يستقرئ الجميع فانه يوهم انه يستقرئه حتى يكون كانه يقول كل
حيوان هو احد ما عد فيسقط ذلك ليس لقايل ان يقول انه يجب ان
يعد الجميع والا لم يلزم لان الاستقراء كما قلنا ليس للالزام
الحقيقي بل للالزام المشهور ربما يظن غالبا والاستقراء المستوفي
لمن او قد غلط من ظن ان الاستقراء المذكور في كتاب شي على حد
فانه فيه نوع من الاستقراء غير الذي في طوبيقا محتجا بانه قد ذكر

فيه ان الاستقراء يكون بجميع الجزئيات وذلك ليس على انه يكون كونه
بالحقيقة قياساً بنفسه ومن جملة ما عددناه فيما سلف ومن الاستقراء
المقتصر فيه الحد على الاستثناء فان العكس على ا ب حتى يكون كل ب
هو احد تلك المعدودة لا غير ولا يخرج منها وكانت البادات من الجيمات
والجيمات من البادات حمل الالف على البا لا محالة او كل سين فيقال
على موضوع ثم انعكس الموضوع على الحد بها فواجب ان يقال الثاني
في الذي انعكس عليه الاول وقد بينا هذا والاستقراء التام الحقيقي
هو هذا الذي فيه جمع فيه ب على ج ويكون الجزئيات عدت بالتمام
والاستقراء انما ينضبط النهج في انتاج المقدمات التي ليس يوجد
من محمولها وموضوعها واسطة وانما ينفع لموضوعات الموضوع
فانه اذا كان هناك واسطة كان وجه البيان هو القياس سلوك في
الواسطة لا الاستقراء فقد بان من هذا ان الاستقراء على القياس
من جهة ان الشي الذي يجب ان يكون حداً اصغر لو كان القول فيه
قياساً يصير في الاستقراء واسطة فيتبين به ما يجب ان يكون حد
الاكبر للواسطة او كان القول قياساً وفي القياس لا يكون بحكم ذي بعض
القياس اقدم وابين بالطبع عند العقل واما الاستقراء فاقدم
وابين عندنا بالحس فكانما يكتسب كثير من المقدمات الاولى بالا
ستقراء الحسي واما كيف ذلك فيتبين في موضعه
الثاني والعشرون في الاستقراء نعود فنقول قد علمت ان الا
ستقراء لانه اثبات حكم على الكلي لانه موجود في جزئياته على ايهام انها
استوفيت ومنع ان يكون لها مخالف فمنه تام ومنه غير تام فلكونه لجعنا

امرا عم من ذلك وايضا فاعلم ان الاستقراء كونه استقراء ليس بصحيح
كبرى او صغرى فان الاستقراء الذي يثبت به مطلوب ما لم يعرض له ان يصير
مرة اخرى مقدمة كبرى فلا يكون الاستقراء انما هو لاثبات الكبرى
او الصغرى اذ لا اثبات شيء لينتفع في شيء هو مطلوب في نفسه بل
الاستقراء استقراء لانه يثبت به امر ما من الامور واحد بعينه
المعلوم من الاثبات ويكون ذلك الامر تارة مطلوبا لنفسه وتارة
له مطلوبا لغيره وذلك اختلاف بعد كونه متفقا بالاستقراء
واختلاف ما بعد ذلك لا يجعله مختلفا في انه استقراء بل هذا
كله بعد انه استقراء فقد يستعمل لبيان الكبرى في قياس ما وقد
يستعمل في بيان الصغرى ولوجد الكبرى احدا وحيث ما كان
فيجب ان يكون ما يبين بالاستقراء اظهر من المطلوب الاخر والنتيجة
اخفى منه اما كيف يكون اظهر من ذلك المط مثل مجهول وجود محمول
لموضوعه او سلبه عنه ويكون المحمول في المصح بالاستقراء
معلوم وجوده للموضوع او سلبه عنه مطلقا لكن كمية مجهولة
فيصح بالاستقراء كمية او يكون كلاهما ظاهرين بحسب الشهرة لكن
هذا اظهر واما كيف يكون ليس باخفى منه بل مساويا له فانما يمكن ذلك
اذا كان لوجود المحمول في المط سبيل بيان غير هذه السبيل افي اخر
فيه اليه هذا السبيل فيكون كل واحد منهما له وجه بيان ليس مستقلا
بالاخر فلا يكون احدهما اسد وبيان للاخر فيكون اظهر منه بل
متساويان ولكنه من حيث هو الان يبين لمن افلا يمكن ان يكون
البيان اولا للمقدمة ثم للنتيجة فيكون الوسط للمقدمة اقل من النتيجة

واذا كان الوسط اقل فهو ابين فان جميع ما يورد في الاستقراء من
وسط فاشترك للمقدمة وللنتيجة زيادة وسط اخر فان كان الا
صغر بينا والاكبر مشكوكا فيه واريد اثباته بالاستقراء التام امكن في
وجه ولم يكن في وجه واما الوجه الذي يمكن فان القسم قسمه يكون
جزئيات فيه بحيث لا يخرج منها الاصغر مثل ان الحيوان تارة ينقسم الى
الناطق والى غير الناطق وتارة الى المايت وغير المايت لا يتخلف
عنهما الناطق ولا غيره فان اريد مثلا ان يبين ان كل ناطق الف
وجعل الحيوان فيه وسطا واريد ان يبين الكبرى بالاستقراء قيل
فيه كل حيوان مايت وغير مايت وكل مايت وغير مايت فهو الف فكل
ناطق ا واما الوجه الذي لا يمكن فان يستعمل الاستقراء في الكبرى
ماخوذ من جزئيات القسمة الاخرى فيقول كل ناطق حيوان وكل
حيوان اما ناطق واما كذا وكل ناطق فكل كذا وكل كذا فانه ياخذ
ان كل ناطق ا وكذلك كل حيث لا يكون القسمة الا قسمة واحدة
ان كان شي بكذا وغلط من جعل هذه القسمة مثل اللون في جزئياته
مرة في انواع اللون ومرة في الاجسام وبياض فجعل الجسم والنبات
قسمين في الترتيب تحت اللون ولم يفطن فانه يمكن ان يقسم الى موضوعات
لا تجعل قسمة لا يذكر فيها ما يدخل في قسمة اخرى فيجعله الوجه
الممكن هو ان يكون اذا قسم القسمة المذكورة ادعى ان كل واحد مما
في القسمة الصغرى المصرحة بالاصغر ولا المخرجة اياه هو يصفه تحمل
تلك الصفة للحكم الذي هو الاوسط ثم ادخل الاصغر تحت ذلك الحكم
واما الوجه الذي لا يمكن فيه ذلك فان يكون القسمة مخرجة في

الجزء

الاجزاء الاصغر منها فيحتاج ان يصرح ان الصفة موجودة للاصغر ذلك هو المطلوب الاول وذلك محال فان ذلك ان كان بينا فما حاج
الى البيان ولكن لو ان كانت الصغرى بمرفضة على ان المستقراء اذا لم
يكن استقراء تاما اقتصر بعض من الاقسام الذي انقسم اليها الذي هو
في حكم الاوسط على ما هو خارج عن الاصغر ترك الاصغر فاذن حكم
الكل عاد فادخل الصغرى تحت ذلك الحكم واعلم ان المستقرء عند ما
يستقري ما يمكن ان يجعل صغرى او كبرى فانما ينظر فيه لنفسه ولا
يلتفت الى النتيجة بل انما يطلب ان يستقر له حكم الكل فاذن استعمله
في القياس على انه امر قد تبين قبل فهو يجب استعماله ابين من النتيجة
ويكون في نفسه اما ابين واما مثل النتيجة في الخفا فاذن الاستقراء
من حيث هو استقراء انما يبين به ما هو بالحقيقة امر جزئي الا ان يقلب
الاستقراء قياسا بنفسها وذلك الذي يبان هو مثل ما يريد ان يبين
من امر النتيجة المسوق اليها الكلام وان تلك النتيجة بعد استعمال
هذا القياس المبني على الاستقراء له يبين ايضا بالحقيقة من حيث الدعوى
الكلية كما لم يكن المقدمة ايضا ثابت حقا وهما واحد وله ممتنع ان
يكون من حيث الحركة قد كانا معلولين بالسواء وربما كان للنتيجة
طريق اخر يبين به بلا توسط هذا المتوسط وبلا توسط الصغرى
والكبرى المجهولين ويكون ايضا لتلك طريق اخر يبين به فيكون الاثنين
عند التفهيم لما يفرد الكل حيالة غير مبين للاخر فلا يكون احدهما اظهر
من الاخر فعلى هذه الجهة ينبغي ان يفهم هذه المواضع له على الجهات
الاخر فلت واعلم ان الاستقراء الناقص مغالطة في البرهان وليس

مغالطة في الجدل وقد يوجد في الجدل احق غير حق ويستعمل على ذلك
من غير استنكار في الجدل والاستقراء التام المنقول عنه الحكم الى شي
غير المستقري له انما ينفع في البراهين اذا اثبت بها المقدمات من جهة
تسمية ما ثم هناك تسمية اخرى تصير لنا الجزئيات اخر فنطلب الاكبر على
جزئي ما منها مثلا اذا بان ان كل ناطق وكل غير ناطق يصف بفصل
كل حيوان تلك الصفة ثم اخذ الماشي فصل والماشي حيوان وكل
حيوان فقد بان استقراء جزئياته انه يصف كذا فالماشي يصفه
كذا او يكون قد بان الحكم على كل ناطق وبان على كل حيوان ثم جعل
حد الاصغر جزئي الناطق ولا يمتنع ان يكون الحكم على الناطق اي
منه على جزئي الناطق ثم ليس لقائل ان يقول فهلا بين الجزئي
الذي للناطق من جهة الناطق وانما ليس ذلك لانه لا يمتنع ان يكون
نظيره الاول في الناطق ليس له جل جزئي الناطق بل الحمل استقراء
ثم صح له من الاستقراء ان كل حيوان يصفه ثم لما اورد ذلك الجزئي
خطر بالبال ونوعه تحت حيوان ولم يخطر الناطق بالبال في هذا
الحين فاستانف قياس صحيح فان كان بيانه من جهة الناطق بيانا افضل
ومما هو اولى على ما استعمل في كتاب البرهان فعلى اهل الحسبان يفهم هذا
الموضع من كلام المعلم الاول واعلم انه كلما كانت الاوساط من جنس
جزئيات المستقري له اقل من حيث هو موردة في الاستقراء اكثر
كان التشكك ازيد لان الباقي مما بعد يكون اقل فاعلم ان الاستقراء
في تصحيح المقدمات الكلية يستعمل على الوجهين المذكورين وقد يستعمل
للتنبيه على الاوائل لا يحتاج فيها الى الاستفادة وقد يستعمل بوجهها

بتوسطه ويحصل معه ضرب من اليقين وان كان من غير استيفاء كالمتكلم
فيه من كتاب البرهان واعلم انه قد استعمل في التعليم الاول بيانه الاستقرا
المنتج للصغرى مثال الاول ان احد مما قيل ان كل عدل علم وكل متعلم
فكل عدل متعلم ثم وجد كون العدل علما غير بين فكان هو الذي
يحتاج الى بيان استعمل بعضهم فيه القياس وبين انه ينبغي ان يستعمل
الاستقراء اذ المثال للاستقراء وكان ذلك القياس مثل قولهم ان
كل عدل ملكة مكتسب بالفكرة وهذا هو نفس القياس وقد علم بعضهم
شيئا اخر وهو ان قال انه يجب ان يكون لما كان العدل فضيلة
ويكون العدل جزءا من جزئيات الاستقراء اذ هو جزئي للفضيلة
فلما صح ان العدل علم بالقياس المعمول قبل وكذلك كل فضيلة
علم واما على ذلك ينبغي ان ناخذ العدل بعد ان اصح نفسه ويكون
بيانه ان العدالة فلان المشهور فلان المشهور كانت فيه الكتب بالبحث
والفكرة فيقول ان كل عدالة مكتسبة بالبحث والفكرة فيكون هذه
الصغرى انما بانت بالاستقراء هكذا واما المثال الثاني فانه شبيه بالمستعمل
في الاستقراء وليس يستعمل فيه الاستقراء وذلك المثال هو ان الدوائر
تساوي اشكالا مستقيمة الخطوط فهو معروف التربيع لكنه بين
الصغرى بان قسمت الدائرة الى اشكال هلالية وكان كل واحد منها
يساوي مربعا فالدائرة تساوي المربع فها هنا شيء لا يمنع الاستقراء
وهو انه ان كانت الدائرة لا ينحل الى اشكال هلالية بتمامها بل يبقى
شيء غير هلالي فان الاستقراء يتم بالاكثر وان اغفل الاقل ومع
ذلك فيدعي المستقرئ انه اخذ فيه الجميع واما الشيء الذي يمنع الاستقراء

فهو ان الكليات ليست جزئيات الدايرة بل من اجزاء الدايرة وكذلك
فان الدايرة الواحدة بالعدد يلتئم من الكليات الكثيرة
على قول يستعمل في القياس وليس كذلك حال الجزئي والكل فلذلك فان
الكليات لا يتم عليها الدايرة وليس كذلك حال الجزئي عند الكل
لكن من امثال سوء فهم وضعت الاجزاء بدل جزئيات اذا لا
مثل قوله يناقض فيها — في التمثيل واما التمثيل
فانه اذا احقق يكون فيه اربعة حدود اكبر كلا واوسط كلا وهذا الا
وسط محمول على الاصغر فيكون الاصغر وشبيهه حدين واما الا
كبر فانه محمول على الاوسط لانه محمول على شبيه الاصغر وليكن الاكبر
او معناه المذموم ب والاوسط ب ومعناه قتال المتاخمين والا
صغر ح ومعناه قتال ما ركاسه لاهل بنبا والشبيه بالاصغر
الاوسط و ومعناه قتال اهل ثيبا الجيران ثم اهل فوقيا وها هنا
فالشكل شيان احدهما الكبرى في ب الى في قتال المتاخمين مذموم
والثاني النتيجة وهو التامل قتال اهل اسه لاهل ثيبا مذموم ويجب
ان يكون شيان اعرف منهما احدهما قتال اهل ثيبه لاهل
قتال المتاخمين موجود الاوسط في الاصغر والثاني قتال
اهل بنيا لاهل فوقيا مذموم وهو وجود الاكبر في شبيه الاصغر
فاما التشبيه مثل ان قتال اهل ثيبه لاهل ثيبا حال قتال ثيبا لاهل
فوقيا فينبغي ان يكون بين الشبيهة فاذا رتب هذه يقول هكذا
ان قتال اهل اثينه لاهل ثيبا قتال المتاخمين هو كقتال اهل ثيبا
فوقيا وقتال اهل ثيبا لاهل فوقيا مذموم فقتال المتاخمين مذموم

نعم ترجع التمثيل الى نوع القياسات وصار التمثيل يصح لقياس في
وسواء كان التماثل الذي هو شبه واحد وكثير ترجع حاصل الامر
في المثال الى انه يوجب حكما على جزئي اجزاء وجزئيات اخر واما الاستقراء
فكان يصح الحكم فيه على كلي لوجوده في جزئياته والاستقراء يدعي
فيه ان جميع جزئيات حيزه وجود الاكبر في الواسطة التي يريد ان
يكون حد اصغر واما في المثال فيكتفي فيه بجزئي واحد او جزئيات
نوع واحد غير مدعى فيها انها قد استوفيت تحت الكلي للحكم
على الكلي بذلك الحكم وعبور بالفعل بل ذلك بالقوة والايهام وانما
بالفعل فهو ان حكم بذلك الحكم مثال المحدودة غير مدعى فيها انها
قد استوفيت فان الحاجة الى دعوى استيفائها انما هو لاثبات الكلي
الذي يتقسم فيها وقياس المقاومة ايضا انما يرجع الى الاشكال
وقياس المقاومة قياس مؤلف معد نحو انتاج مقابلة مقدمة
في قياس ليبطل فيمنع القياس بمنع المقدمة التي عليها مدار ذلك
القياس وهو الذي يوجد في المقاومة بفصل بها فقص المقدمة
الكلية في القياس فانها اك ويكون على وجهين اما عنادا واما
مناقضة والعناد ان يجعل المقدمة الكبرى في القياس الذي
يقابل به المقدمة الكلية اشد عموما من تلك المقدمة ومخالفة لها
في الكيفية فيكون الحكم في المقدمة الاولى هو على شيء عام كالاضداد
مثلا ويكون الحكم عليها ان العلم بها واحد فيعمد المقاوم ويجعل
ما هو اعم من الاضداد ويحكم عليه بنقيض الحكم وهو ان يسلب عنه
الحكم سلبا كليا فنقول ولا شيء من المتقابلات يكون العلم بها واحدا

وينضيف اليه فيقول ان للمضادات متقابلات واذا كان القياس
الاوسط موجبا فكان المضاد في كبرى القياس بيانا في مقابلة تحكم بما
لضد الاوسط له يمكن ان يكون هذا القياس [illegible] من الشكل الثاني
فان الشكل الثاني ينتج [illegible] عكس هذا الحكم وبيان هذا انك اذا اردت
كبرى المقاومة تنقل ولا شيء من المتقابلات يكون العلم بهما واحدا
فلا يتصل [illegible] الا ضد او متقابلات الا ان ينعكس وانه ينعكس كلية
بل جزئية واما اذا كان المقاوم سالبا ليكون المقاوم موجبة فلا
يكون قياس المقاومة نتيجة الموجبة الكلية الا في الشكل الاول
ثم ان هذا القياس اذا انتج مقابله كبرى القياس الاول فاضيف
اليه الصغرى من القياس الاول حصل منها انتج مقابل النتيجة المطلوبة
بالقياس الممنوع فيكون قد قيل ان ب الف و ح وكل ح الف [illegible]
لينتج ليس الف ح ولا شيء من ا ح فيكون حيث لحق الصغرى
جائز انها حقه ان يسمى قلبا واما المناقضة فان يكون الموضوع في
كليا منه وجزئيا من الموضوع ليس فيه الحكم ويكون ذلك الجزئي
ملحوظا ان اول ما يلحظ للمناقضة على انه موضوع لطرف المتنازع
وهذه الهيئة ليست هيئة الشكل الاول بل الشكل الثاني فاذن كل
مقاومة موجبة اما في الشكل الاول واما في الشكل الثالث واما في
الشكل الثاني فلا يكون مقاومة موجبة واما السالبة فلا يتبين به
الا بان يغير الحال في المقدمة الكبرى عن وجه المقاومة وهو ان
يكون موضوعه بعينه موضوع المقاومة مثل [illegible] الاضداد
متقابلة ولا شيء من [illegible] العلم بمتقابل فيغير الدلالة على البيان بنفسه

بل ابانته بالعكس فان البين بنفسه اذا كان انه لا شيء من المتقابلات
الصغرى به وكان فاذا ثبت بيان هذا عكسه لم تدع له النفس اذعانه
لهذا بل احتيج ان يذكر ان السالبة الكلية تنعكس فيحتاج ان يزيد
في الكلام ما عنه غنى وان قلنا ان السالبة الكلية تنعكس مثل
عكسها مثلها في البيان وجب ان يتامل في المقاو
...ود فيوجد المقاومة محمودة ان لم يكن اولية
وليستعان فيها ايضا بالقياس الاستثنائي مثله انه لو كان
العلم بالاضداد واحدا لكان المعلوم والمجهول يقع عليهما
علم واحد وكذلك بالنظر في الاضداد والنظر في الاشياء كقولهم
لو كان المضادين واحد لكان بالعدم والملكة واحد وههنا
اشياء اخر من هذا الباب بيين في المعنى المستعمل على الجدل

في الدليل والعلامة والفراسة قد جرت العادة
في هذا الموضع ان يسمى الدليل ما يكون مؤلفا من مقدمتين كبراهما
مقدمة محمودة بيانها الجمهور ونقول لما حجة ودليله على سبيل
ان جزا منه دليل على جزء اخر مثل البرهان على نفس القول الحاصل
من جزئين منقوض به فهو دليل وربما كان على امر حاضر وربما كان
عاما وربما كان على الاكثر مثل قولهم ان الحساد ممقوتون والمنعوت
مردودون فان هاتين المقدمتين دليلهن او منهما يعقد ال...
وليس الغرض في نفس المقدمات او الرد علامة ودليل او نفس...
والجدل بل على ان هذا القول نفسه دليل اي فيتبع معقول...
مجموع اليقان هذا الدليل في هذا الموضع يراد به انه يكون الدليل

على ان امرا كاينا او غير كاين في المستقبل فيكون في الاكثر بات في
الاكثر الامر لانها ممكنة واما على ان الامر قد حصل في الوجود او لم
يحصل فهكذا يحسبان يفهم هذا الموضع والتي توجد في القياسات
مقدمات كبرى اما بالقوة واما بالفعل وصغرياتها شخصيات
كقولنا ان فلانا حسود وان فلانا جبان وحمل هذه المقدمات
حسب الظن الغالب والقياس الكاين منها يسمى ادموميا وذا
العلامة يرجع الى الكلام الاشكال وقياس العلامة ضمير يثبت
فيه الاكبر والاصغر لعلامة وتلك العلامة اما ضرورية واما نحو
مظنونة وحد الاوسط في القياس الكاين من العلامة يقع على
جهات ثلث اما يصلح ان يكون محمولا اوسط على الاصغر دون الاكبر
مثل اللبن اذا جعلت علامة للولادة فيقال المراة لها لبن فقد ولدت
وهذا ينحل كثيرا باسم الدليل واما ان يصلح ان يجعل اوسطها اما
موضوعا لهما جميعا كقول القايل الحكما ذوو فضيلة لان فلانا ذو
فضل لان فلانا ذو فضل وفلانا حكيم واما ان يصلح ان يجعل
اوسط محمولا عليهما جميعا ولوله بانجات في الشكل الثاني مثل حوامل
هذه خطابيات مقبولة لانه قياس مظنون كقولهم هذه المراة
صفرا فقد ولدت ولا يكون ان تيال صفرا ولدت بل كل والدة
صفرا فهذا يقبل في الظن وكذلك هذه المراة تبقى فهي حبلى واما
تكون علامة ودليل اذا اظهر الكبرى والا كان قياسا والذي
في الشكل الاول ليس يتردد لا ينتقض وهو صحيح واما الشكل الثالث
فينتقض فانه ليس اذا كان حكيما فاضلا فكل حكيم فاضل وكذا

[illegible]

في ان يبلغ بقسمة الاوصاف في حد ينقسم في خواص فصله نوعية
او صنفية حتى يكون الباقي الذي لا يبقى انقسام في علة وفي
غير علة على انهم لا يميزون بين قولهم فالعلة مركذا وبين قولهم
فكذا علة وبين قولهم العلة هي كذا او بين قولهم فالعلة هي
الكذا فياخذون اي هذه اتفق مكان الاخر وتحليل قياسهم
يوجب ان تكون العلة هي الموضوع وان يكون المحمول ليس للدلالة بل
فانهم فلا يمكنهم الا ان يقسموا فيقولوا كذا اكذا اما للذاته او لعلة
لكنه ليس لذاته فبقي ان يكون كذا العلة ويحتاج ان يقولوا
او العلة صفة الا ان يقولوا او الصفة علة ثم قالوا فاما ان يكون
ب صفة او يكون حر صفة كذبوا فان كل ذلك صفة ومع ذلك
لا يتم قياسهم لانه لا ينتج بل يجب ان يقولوا وكل صفة له اما
ب واما ر واما رح يكون النتيجة فالعلة اما ب واما ر واما
رح يكون النتيجة فالعلة اما ب واما ر ولا ر ثم يبقى اخر الامر
كالعلة د لان ر علة وايضا ان قالوا قبل الانتاج وهو الصفة
د اما الب واما الحر واما الدر كذبوا فليس يجب في القسمة ان يكون
الامر على هذه السبيل حتى يكون كل قسم على حكم نحوه وانت تعلم
هذا قريبا يجب ان يقولوا الصفة اما ب واما ر فيكون النتيجة
ان العلة اما ب واما ر واما رح اذا ابطل حرب وحرو نه
د يكون النتيجة ان العلة ليس ان كل د علة حتى حيث د
د يكون علة بل يكون العلة التي توجب الحكم د حتى اذا وجد
العلة وجد د ويجوز ان يكون ما هو د مما يحتاج ان ينقسم

ويخصص ان امكن حتى يبلغ الى العلة ... جسم
بقديم فانتجت فاما الجسم محدث ... ... وعلة
جسم او ان كل محدث جسم باد طعوم ... مران يكون قولهم
ان العلة اما بكيف كانت واما حركيف كانت واما كيف كانت
فهذا غير مسلم فانه ليس اذا كان للحكم علة فكان لا يخرج عن احد
الاوصاف المذكورة انه يجب ان يكون الموضوع الذي لا يخرج
عنه بالا يخرج عنه على انه ذلك الحكم لنفسه لا لمعنى اخص منه يكون
عليه نعم ان كانت القسمة الاولى جاءت بالاوصاف التي لا
تنقسم بقسمة ثانية فيمكن ذلك ومن لهم بذلك هذا وان قياس
الفراسة من جملة القياسات التمثيلية العلامة فانه اذا سلم
ان الانفعالات والمزاجات الواقعة في ابتداء الجملة يتبعها
اخلاق النفس كما يتبعها هناك البدن سلمنا وردي ان الانفعالات
الطبيعية للنفس كالغضب والشهوة والاخلاق يتبعها تغير في
هيئة البدن ومزاجه كما يتبعها في النفس صلحت الفراسة واعنا
قلنا الانفعالات الطبيعية لان ههنا انفعالات تؤثر في النفس
من غير ان يتعرض للبدن مثل العلم تعلم الحيوان انما الطبيعية مثل
الغضب والشهوة وغيرهما فاذا اعلم اي الانفعالات للنفس يصحب
اي الانفعالات للبدن وبالعكس امكن ان يجعل الانفعالات البدنية
الهيات البدنية دليلا على الانفعالات النفسية والملكات النفسية
فاذا عرف من شئ من الحيوان انفعالا او هيئة نفسانية كالشجاعة
من الاسد طلب ما يقترن بتلك الحالة النفسانية من احوال البدن ويخص

١٤٠

بها فجعلت الهيئة البدنية علامة للهيئة النفسية فيكون العلامة
البدنية في الاسد مثل عظم الاطراف العالية ويكون هذا الاسد
خاصة له بالقياس الى كل حيوان بل بالقياس الى كل حيوان غير
شجاع بل توجد هذه الهيئة البدنية لكل حيوان شجاع فيجعل عظم
الاطراف علامة للشجاع اذا كانت تنعكس عليه فاذا وجدت
انسان عظيم الاطراف العالية قيل انه شجاع وان كان يشاكل
لقان او انفعالات نفسانيات مثل ما للاسد فانه مع انه
شجاع فقد ينسب الى جود وكرم فيجب ان يتامل اولا اي العلامتين
ونفرد ذلك على وجهين فانه ان كانت العلامة في النوع كله
وليس احد المعنيين في كله فان العلامة تدل على فراسة الموجود
في النوع كله وان كانت العلامة في نوع اخر يشاركه الاسد في احدى
المعنيين دون الاخر فالعلامة لما يشاركه فيه مثل ان النمر لم
يشاركه في الكرم ويشاركه في عظم الاطراف العالية ومع ذلك فيشاركه
في الشجاعة فيكون عظم الاطراف العالية دليله على الشجاعة
علامة عليها دون الكرم فاذن يجب ان
يكون الواسطة في الفراسة اعم من الاصغر
لا محالة ومساوية للاكبر ونرجع الى
القياسات المذكورة هذا اخر
كتاب القياس ويتلوه
كتاب البرهان و
الحمد لله رب
العالمين
وصلى الله
على محمد
واله
تم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الاولى من الفن الخامس من الجملة الاولى وهي في البرهان من المنطق
وفيها اثنى عشر فصلا ١ في الدلالة على الغرض من هذا الفن ٢ في
مرتبة كتاب البرهان ٣ في كل تعليم وتعلم فبعلم قد سبق ٤ في
تعديد مبادي القياسات بقول عام ٥ في المطالب وما يتصل بها
وذلك في بيان اصناف مبادي العلوم واصناف حدود الوسطى ٦
في كيفية اقتناص المجهولات من المعلومات ٧ في البرهان المطلق وفي
قسميه اللذين احدهما برهان لم والاخر برهان ان ويسمى دليلا
٨ في ان علم اليقيني لكل ما له سبب من جهة سببه ومراعات سبب حدود
البرهان من ذلك ٩ في كيفية تعرف ما ليس لمحموله سبب في موضعه وفي
الاستقراء وموجبه والتجربة وموجبها ١٠ في بيان كيفية كون الا
خص علة لانتاج الاعم على ما دون الاخص وابانة الفرق بين الا
جناس والمواد وبين الصور والفصول ١١ في اعتبار مقدمات البرهان
من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرايطها ١٢ في مبادي البرهان الفصل ١
في الدلالة على الغرض في هذا الفن لما كان العلم المكتسب اما حاصل بالفكرة
واما حاصل بغير اكتساب فكري قسمين احدهما التصديق والاخر التصور
وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلا لنا بقياس ما والمكتسب
بالفكرة من التصور حاصلا لنا بحد ما وكان كما ان التصديق على مراتب
منه يقيني يعتقد معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من
الفعل ان المصدق به لا يمكن ان لا يكون على ما هو عليه اذا كان لا يمكن

زوال هذا الاعتقاد فيه ومنه اشبه باليقين وهو اما الذي انما يعتقد
فيه اعتقاد واحد والاعتقاد الثاني الذي ذكرناه غير معتقد معه
بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل بل هو بحيث لو عرض ان سئل عليه بطل
الاستحكام التصديق الاول او ان كان معتقدا كان جايزا الزوال الا
ان الاعتقاد الاول متقررا لا يعتقد معه بالفعل نقيضه امكان ومنه
اقناعي ظن دون ذلك وهو ان يعتقد الاعتقاد الاول ويكون معه
اعتقاد ثاني اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل اي لنقيضه امكانا
فان لم يعتقد هذا فلان الذهن لا يتعرض له وهو بالحقيقة مظنون
كانت القياسات ايضا على مراتب فمنها ما يوقع اليقين وهو البرهان ومنها
ما يوقع شبه اليقين وهو اما بالقياس جدلي واما بالقياس السوفسطي والمغالطي
ومنها ما هو يقنع فيوقع ظنا غالبا وهو القياس خطابي واما الشعري فلا
يوقع تصديقا ولكن يوقع تخييلا محركا للنفس الى انقباض وانبساط
بالمحاكاة لامور جميلة او قبيحة وايضا كان التصور المكتسب على مراتب
فمنه تصور للشئ بالمعاني العرضية التي تخصه مجموعها او على وجه يعمه
وغيره ومنه تصور للشئ بالمعاني الذاتية على وجه يخصه وحده او
على وجه يعمه وغيره والتصور الذي يخصه من الذاتيات وحده واما
ان يشتمل على كمال حقيقته وجودة حتى يكون صورة معقولة موازية
لصورته الموجودة اذ لم يشذ فيها شئ من معانيه الذاتية واما ان يتناول
شطرا من حقيقته دون كمالها فكل القول المفصل المستعمل في تمييز الشئ
وتعريفه ربما كان انما يميز المعرف تمييزا عن بعض دون بعض فان كان
بالعرضيات فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حد ناقص وربما كان

اعا يميزه عن الكل فان كان بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصًا ان
كان بجنس قريب فيه وان كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين
حد تام وعند المحصلين ان كان اشتمل على جميع الذاتيات اشمالا لا يشذ
منها شيء فهو حد تام وان كان يشذ منها فليس حدًا تامًا وليس الغرض
في التحديد ان يحصل تميز بالذاتيات فقط الا ترى قولك ان الانسان جسم
ناطق مايت فليس هذا وان ميز بالذاتيات بحد تام لانه اخل بفصول اجناس
متوسطة وكذلك ان كان اشتمل على فصول الاجناس المتوسطة وكان للشيء وحده
بغير شركة غيره فصول كثيرة وكان في واحد منها كفاية في التميز لم يكن
به وحده كفاية في تمام الحد بل يحتاج ان يذكر جملتها حتى يكون الحد حقيقي
فيس فلهذا ليس رسم الحد ما قيل انه قول وجيز مميز للشيء بالذات ما قاله
المعلم الاول في كتاب الجدل ان الحد قول دال على الماهية بغير الماهية كمال الحقيقي
الشيء الذي بها هو ما هو وبها يتم حصول ذاته فهذا الكتاب هو الذي
يفيدنا الفوايد التي اذا حصلت حدود وقياس كان القياس موقعًا للتعين
وهو القياس البرهاني ويفيدنا الفوايد التي اذا حصلت اجزاء حد كان
الحد موقعًا للتصور التام ويصلح ان يحصل اليه التصور بنوع ما مبدا
للتصديق لان كل مصدق به متصور وليس كل متصور يصدق
به فان فان معاني الالفاظ المفردة والالفاظ المركبة التي ليس تركيبها
تركيب قول جازم كلها متصورة وليست يصدق بل الاقوال الجازمة
قد يتصور ويصدق بها ولكنه يكون ذلك من وجهين اما التصور فمن
جهة ان معناها قايم في النفس كقولك الانسان حيوان واما التصديق
فلان معناها مضاف الى حال الشيء في نفسه بانه كما تصور اي ان لا

حصلت منه صورة معقولة ثم نسبة او نعت بين حديها كما لحديها
في الوجود وفي نفس الامر فاذا كان هذا كهذا فنسبة ان يكون التصديق
بوجه ما كان لتمام للتصور ويكون ساير اصناف التصورات التي لا سبع في
التصديق مطرحة في العلوم وانما يطلب منها في العلوم ما يعين في التصديق
فاذا كان هذا هكذا فيجوز ان يكون انما نسب هذا الكتاب الى القياس
دون الحد بان يسمى كتاب البرهان لهذا المعنى واما في الحقيقة فهو كتاب
البرهان والحد معا فاذا ذكرنا غرض الكتاب وهو افادة طرق الموقعة
للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي فمنفعة الكتاب ظاهرة التوصل
الى العلوم اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا بل الضرورية لنا
اذا كنا سعينا في استعمال هذه الالة التي هي المنطق ولحقنا ثمرته بينها العلوم
النظرية والعملية معا

فصل ٣ في مرتبة كتاب البرهان

ان الفنون التي سلفت سلف اكثرها على نهج طبيعي فمن حق الفن وكان الفن من الترتيب الذي
في البسايط ان يتقدم على المركبات ومن حق الفن الذي في التركيب الاول
لازم ان يتقدم على الذي في القياس وكان من مكانه من حق الذي في القياس
المطلق ان يتقدم على القياسات خاصة واما هذه الفنون التي اشتغلنا اليها
فمن حالها ان يتقدم بعضها على بعض وليس الى شيء من التراتيب والاوضاع
خاصة حاجة ضرورية لكن الاشبه ان يكون المعلم الاول رتب هذا
الفن الذي في البرهان قبل ساير الفنون لان الغرض الافضل في جميع
ما سلف وفي القياس نفسه هو التوصل الى كسب الحق واليقين وهذا
الغرض يفيده هذا الفن دون سائر الفنون والاولى في كل شيء ان يقدم
الاهم وان يصرف الشغل الى تحصيل الغرض قبل النفل واما ما يفيده ساير

الفنون فانه من الامور التي سفع بعضها في الامور المدنية المشتركة دونها
استفادة الكمالات الخاصة الا ما يتعلم منه على سبيل ما يتعلم السر لهذه
والكمال الخاص قبل الكمال المشترك وذلك ان بعضها يتعلم ليحتذى منه وبعضها
لترياض او ليكتفي به معاند الحق وبعضها ليقتدر به على مخاطبة الجمهور
في حملهم على المصالح لما يظنون منه ظنا او يتخيلون تخيلا وجميع ذلك
مما لا هيئة للتخيص لتكامل الاقسام لا كنت من الناس من راى انه الاصوب هو ان
يقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن فاستنكر ما نقول كل الاستنكار ان
ورد عليه كل الرد وليس يستحق الرجل كل ذلك النكير وكل ذلك الرد فان
من وسع وقته للتاخر واملى له في الاجل فسلك هذا السبيل كان ذلك
احسن من وجه وان كان الاول احسن من وجه فان الاول احسن من وجه
حسن الاختيار والشفقة على الروزجار والثاني احسن من وجهة
اختيار حسن التدريج وذلك لان مدار الجدل انما هو على القياس والا
ستقراء من كل واحد منهما برهاني والقياسات البرهانية الاولى من المولفة
من مقدمات محسوسة ومجربة واولية او اولية القياس وكما سيقف عليه
والاستقراء البرهانية من المستوفية المذكورة فاما القياس الجدلي فهو
من المقدمات المشهورة واستقراء من المستوفية بحسب الظن وبحسب الدعوى
وكل مقدمة محسوسة او مجربة او اولية فانها مشهورة وفي حكمها
ولا ينعكس وكل استقراء حقيقي فهو ايضا استقراء بحسب الظن ولا ينعكس
وليس كل ما اورد في الجدل فهو شيء بعيد عن البرهان بل كثير من المواد
البرهانية مذكورة في الجدل لكنها لم يوجد من حيث هي صادقة لم يرض
بمشهورات غير صادقة فالجدل فالمادة الجدلية الاولى اعم من المادة البرهانية

الاولى نعم ينشعب البرهان الى مواد لا يكون مشهورة ولكن ليس
تلك المواد بالمواد الاولى للبرهان ومع ذلك فان النسب التى تكون من تلك
المواد البرهانية لا يدفع الجدل استعمالها بل انما لا يستعملها لانه ليس له
الى معرفتها سبيل واما النسبة التى من تلك الحدود فتستعمل في
الجدل لكن الحدود التى بها ربما دقت عن الجدل وفي المنطق لا يعطى
الحدود بل يعطى النسب التى بين الحدود فاذن نسب المواد التى الى المواد
يعطى ايضا في تعليم صناعة الجدل بحسب المنطق واذا كان كذلك فنسبة
مادة الجدل وشبه النسب التى يعطى في تعليم قانون الجدل وهما شيئان
مختلفان الى المواد الاولى للبرهان والى النسب التى يعطى الحدود المواد
في تعليم قانون البرهان وهما شيئان مختلفان شبه صورة القياس
المطلق الى القياس البرهاني واذا كانت هذه النسبة احدى الدواعي الى
تقديم القياس فكذلك هى احدى الدواعي الى تقديم كتاب الجدل لكن
بينهما بعد ذلك فرق وذلك لان العام قد يكون مقوما للشىء وقد يكون
عارضا وشبه القياس المطلق الى القياس البرهاني هو شبه امر مقوم وشبه
المشهور الى الصادق بلا وسط ليس شبه امر مقوم ولذلك اذا
التفت الانسان الى الصادق بلا وسط من حيث هو صادق بلا وسط
ولم يلتفت الى شهرته بل فرض مثلا انه غير مشهور بل شنع ما اوقع ذلك
خللا في التصديق كما لو سلب عن القياس البرهاني حد القياس المطلق
لاختل بل لامتنع لكنه وان كان كذلك فان الابتداء بالاعم ثم التدرج الى
الاخص متعرفا فيه الفصل بينه وبين ما يشاركه في ذلك الاعم امر نافع وان
كان الاعم ليس مقوما وعلى هذه الصورة حصلت لكم البرهان فانه انما

فطن اولا بالجدل ثم انتقل الى البرهان وايضا فان الامور المجهولة اذا طلبت
فانما يتوصل اليها في اكثر الامر بان يورد اولا قياسات جدلية على حسب
الارتياض ثم يتخلص منها الى القياس البرهاني وبذلك يستعمل في صناعة
الجدل واما صناعتا الخطابة والشعر فبعيدتان عن النفع في الامور الكلية
النظرية وذلك لان موضعهما الامور الجزئية وان نقلت الى الامور الكلية
ظلمت بها والامور الكلية واما المغالطة فانها وان شاركت الجدل في انها
كانت اولا قبل البرهان في الزمان فانها انما كانت تتقدم تقدم الضار لا
النافع وتقدم وتقدم الجدل تقدم النافع والمغالطة ليست مما ينتفع
بوجه ولا مادتها باعتبار كمادة البرهان بوجه بل لا المادة المغالطية
تحمل على مادة البرهان ولا صورتها على صورته ولا بالعكس والخطابة
قد تقدمت ايضا على البرهان في الزمان فكانت اما متشابهة بالجدل ومن
حكم الجدل او كانت على حكم المغالطة وليس المتقدم في الزمان هو المقصد
بل المتقدم النافع الذي مع مشاركته ما الفصل ٣ في ان كل تعليم وتعلم فبعلم
قد سبق التعليم والتعلم منه صناعي مثل تعليم التجارة والصياغة وانما
يحصل بالمواظبة على استعمال افعال تلك الصياغة ومنه تلقيني مثل تلقين
شعر ما انفق ما وانما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الاصوات والالفاظ
لتحصل ملكة ومنه تاديبي وانما يحصل بالمشورة على متعلم ومنه متعلمه
تقليدي وهو ان يالف الانسان اعتقاد راي ما وانما يحصل له من جهة الثقة
بالمعلم ومنه تنبيهي كحال من تعلم ان المقناطيس يجذب الحديد لكنه
غافل عنه في وقته ولا يتفطن بذلك عند احساسه جاذبا للحديد
فيتعجب منه فيقول له هذا هو المقناطيس الذي عرفت حاله فيتنبه ويزول

عند التعبير او لمن يخاطب بالاوايل فلا يفطن لها النقص في العبارة او في ذهنيه
فيما بين نفسه في تقريره اياه ومنها اصناف اخر وليس شي منها بذهني او فكري والذهني
والفكري هو الذي يكتسب بقول مسموع او معقول من شانه ان يوقع اعتقادا
او رايا لم يكن او يوقع تصورا ما لم يكن وهذا التعليم والتعلم الذهني
قد يكون بين اثنين وقد يكون بين انسان واحد مع نفسه من وجهين
فيكون من جهة ما يحدس الاوسط في القياس مثلا معلما ومن جهة ما يستفيد
النتيجة من القياس متعلما والتعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان
فان شيا واحد هو الساق ما الى الاكتساب مجهول عن معلوم يسمى بالقياس الى
الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل عنه وهو العلة الفاعلية
تعليما مثل التحريك والتحرك وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري فانما يحصل
بعلم قد سبق وذلك لان التصديق والتصور الكائنين بهما انما يكونان
بعد قول قد تقدم مسموع او معقول ويجب ان يكون ذلك القول معلوما
اولا ويجب ان يكون معلوما لا كيف اتفق بل من جهة ما شانه ان يكون
علما بالمط ان لم يكن بالفعل فبالقوة اما التصديق فيتقدمه معلومات
ثلث احدهما تصور المط وان لم يصدق به بعد والثاني تصور القول
الذي يتقدم عليه في المرتبة والثالث تصديق القول الذي يتقدم عليه
في المرتبة فيسمع بهذه الثلثة المعلومات تصديق بالمط وسواء ان جعلت القول
الذي يتقدم عليه بالمرتبة قياسا او استقراء او تمثيلا او ضميرا او غير ذلك
فلا بد من مقدمة او مقدمات يحصل العلم بها من وجهين من جهة التصور
اولا والتصديق ثانيا حتى يكتسب بهما تصديق لم يكن واما التصور فيجب
ان يتقدمه تصور اجزاء الحد او الرسم لا غير وفي الصناعات العملية ايضا

انما يتوصل الى التعلم والتعليم من علم متقدم كما ان متعلم النجارة يجب ان يعلم
اولا ما الخشب وما القدوم وان الخشب من شانه ان ينحت بالقدوم وينشر
بالمنشار وينقب بالمنقب وما اشبه هذا واعلم انه لما قيل كل تعليم وتعلم
ذهني حسبوا ان الغرض في قوله ذهني هو ان يفرق عن الحسي قالوا فانه
قد يتعلم ايضا الحسي عن علم قد سبق لكن ادرك شيئا بالحس ثم لنسبه فهو
يتطلبه ويتعرفه فيكون هذا المطلب الثاني بعد علم قد سبق وهذا امما
ليس بحسن فانه يشبه ان يكون العلم والتعليم لا يقالان على ما يستفاد
بالحس ولو ان الشان ارى انا غيره شيئا ما عرض على حسه فادى
ادراكا لمحسوس لم يكن عنده معرفته فانه لا يقال لنفس ما فعل به للاخر
انه علمه شيئا ولا يقال للمفعول به ذلك انه تعلم شيئا اللهم الا ان يكون
انما اراه ما اراه لتحدث له به ملكة ما صناعية وذلك اذا كان ما يريه
هيئة عمل فذلك اعتبار ما غير اعتبار كونه مدركا الذي له من حيث هو
محسوس والاشبه ان يكون هذا ايضا ليس تعليما وتعلما بل تعريفا
وتعرفا وان لا يكون ادراك الجزئيات علما بل معرفة وبعد ذلك فان
قولهم ان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق ليس الغرض فيه اي
سبق اتفق بل ان يكون سبقا نافعا في هذا التعليم والتعلم وحاصل
الوجود من هذا التعلم حصول العلة مع المعلول واما الاحساس الاول
فليس شيئا موصلا الى الاحساس الثاني والاجزاء من السبب الموصل
الى الاحساس الثاني نافعا فيه موجودا معه فان اريد ان يكون هذا
الكلام على هذا التاويل كالصحيح فيجب ان يحمل بدل التعليم والتعلم
التعريف والتعرف او يفهم من التعليم والتعلم ما لا يتواطا عليه في هذه

الكتب بل بما يفهم من التعريف والتعرف ولا مناقشة في ذلك وقوم قد قالوا
ان قول القايل كل تعليم وتعلم ذهني ليس في صحة قول القايل كل تعليم وتعلم
فكري فان هذا القايل يكون قد لخرج بقوله الفكري الحسي فهولاء يعرض
لهم ما يعرض له وليس شيء اخر وهو ان الذهني هو الذي يكتسب بالذهن
والذهن غير حس فاي حاجة الى ما يفصله عن الذي بحس والذي
عندي هو ان الذهني اصلح من الفكري فان الذهني اعم من الفكري والحدسي
والفهمي فان الفكري هو الذي يكون بنوع من الطلب فيكون هناك مط
ثم تتحرك النفس الى طلب حد الاوسط على الجهة المذكورة في الكتاب
القياس فلا تزال تستعرض الامور المناسبة الى ان تجد حدا اوسط
واما الحدسي فهو ان يكون المط اذا سنح للذهن تمثل حد الاوسط
عن غير طلب وهذا كثيرا ما يكون او ان يكون احد في المقدمتين سانحة
للذهن فيضاف اليها دفعة حد اما اصغر واما اكبر فيتحلق بنتيجة من غير
فكر ولا طلب واما الفهمي فهو ان لا يكون حد الاوسط حصل لا بطلب
ولا بسنوح بل يسمع من معلم خارج والذهن هو الذي يتلو جميع هذا فان
قال قايل فان الفهمي هو فكري ايضا لان النفس عند ما يسمع تفكر انما يقال
له ان المعلم كلما اورد حدا للقياس فعلمه المتعلم من جهة التصور كان ذلك
دفعة ثم اذا انضاف اليه حد اخر فحصلت مقدمة فان شك فيها لم ينتفع بها
قال المعلم الا ان تفكر في نفسه فيعلم فيكون هذا تعليما مركبا من فهمي ومن
فكري وهو قياس مركب وكل قياس من جملته فهو تعليم مفرد وكلامنا في المفرد
واما ان يرجع الى المعلم فيقتده المعلم بالقياس فيكون المعلم انما جامع القياس
وكلامنا في ذلك القياس كهذا الكلام فاما ان لم يشك المتعلم فظان التصديق

ينبغي التصور دفعة بلا فكرة وبالجملة يجب ان يفرد التعليم الذي يقع في اعتبار
تعليما واحدا وقياسا واحدا فلا نأخذ خلطا فان خلط فقد يجتمع فيه
من اصناف شتى فيجد فيها ما يكون فهما دفعة وما هو غير فهم دفعة وربما
لا يكون انتفاع فان عاد ذلك من نفسه فذلك تعلم من نفسه او عاد فاستفهم
المعلم مرة اخرى ففهم فالتعلم هو الذي في هذه الكرة ثم قد علم ان الفكرة
امر كالحركة للنفس تنتقل بها من شيء الى شيء وتتردد طالبا الى ان تجد فاذا لم
يحصل في التعليم والتعلم هذه الحركة على وجهها لم يكن هناك فكرة واذا
كان كل تعليم وتعلم للامور العقلية فهو اما على سبيل الفكر او الحدس
او الفهم وليس ذلك في التصديق فقط بل وفي التصور وكل ذلك ذهني
فقولهم تعليم وتعلم ذهني اصوب والشيء الذي اذا وقع التصديق
به كان تصديقا بالقوة لشيء اخر فهو اما ملزومه واما معانده او كلي
فوقه او جزئي تحته او جزئي معه والملزوم اذا علم بالفعل كان ذلك
العلم علما بالقوة بلازمه وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات متصلة
والمعاند اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعاندة او برفعه
عند وضع ذلك او وضعه عند رفع ذلك وذلك بالقياس الاستثنائي
من شرطيات منفصلة والكلي اذا علم وجود حكم عليه من ايجاب او سلب
بالفعل كان ذلك علما بالقوة بالجزئي الذي تحته بطريق القياس والجزئي
اذا علم وجود حكم عليه بالايجاب او السلب كان ذلك ظنا بالقوة على الكلي
الذي فوقه ان كان المعلوم حكما في بعض جزئيات وذلك بالاستقراء الناقص
او كان علما بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان العلم المعلوم حكما يعم كل جزئي
وذلك بالاستقراء التام فالجزئي اذا علم وجود حكم عليه كان ذلك ظنا

بالقوة ... واخر انه كذلك اذا كان يشارك في معنى وذلك بالتمثيل فاذن
كل مستفيد العلم والظن المكتسب اذا كان اكتسابه ذهنيا فهو بعلم او ظن سابق
سواء كان بتعلم من الغير او باستنباط من النفس وليست منه كلها سواء كان
في كونها علما بالقوة بل قوة بعضها اقرب وقوة بعضها ابعد فان اللازم ليس
مضمنا في الملزوم اذا لم يكن لزومه على سبيل وضع وحمل واما اذا قلنا
كل ب ا فمعناه نقول كل واحد مما تحت ب ومما يوصف بـ ب ولو وضع
بـ ج فهو ا فقد صار موصوفا بـ ب في هذا الحكم فهذه المعرفة بالقوة التي
كانها بالفعل والعلم بان الاوسط موجود والاصغر ليس علم بالقوة بان
الاكبر موجود له اذا كان الاكبر مجهولا فان كون الاكبر للاصغر ليس مدرجا
في كون الاوسط للاصغر كانه محصور تحته بل الامر بالعكس فانك اذا علمت
ان كل ب ا فقد علمت ان كل موصوف بـ ب فقد دخلت فيه الموصوفات
بـ ب واما اذا علمت ان كل ج ب فلم يدخل الذي هو محمول على ب في هذا
لا بالفعل ولا بالقوة لان قولنا كل ب ا معناه كل موصوف بـ ب وداخل
تحت ب فهو ا وليس قولك كل ج ب معناه كل ج هو كل محمول ب
اذ الكلية في جنب الموضوع ولئن قال قائل انه اذا كان ج ب كان ج موصوفا
بكل محمول لـ ب فذلك وان كان حقا فليس مفهوم نفس اللفظ بل هو لازم
عنه واذا قلت كل ب ا فهو مسكل موضوع تحت ب وليس يجب ان
يظن ان هذا السبق هو في الزمان بل بالذات فمن الاشياء ما نعرفها الان
بالفعل اذا كان معنا معرفة قريبة بالقوة التي كانها بالفعل ويكون تلك
المعرفة قد سبقت بالزمان وبعضها انما نعرفها مع العلم المحتاج اليه في
انه يعلم الذي لو سبق في الزمان لكان علما بالقوة القريبة جدا ولو شك

ذلك انك اذا فرضت حدا اكبر واوسط واصغر فكان الاوسط حاصل الوجود
للاصغر وانت تنظر هل الاكبر للاوسط واصغر فكان الاوسط اينتج منه
الاكبر للاصغر واذا بان لك انه للاوسط بان لك في الحال انه للاصغر لم يحتج
ان تنتظر شيئا وان سطر في تاليف الاصغر مع الاوسط بل يتبين لك الامران
معا في الزمان ولم يحتج ان يطلب بعد وجود كل الاكبر للاوسط انه
موجود للاصغر ولا في اقصر جزء من الزمان لو كان ولكن بهذا العلم ان
انما هو سابق بالذات واليه توجه اول الطلب بالذات وهكذا ينبغي
ان يفهم هذا الموضع الفصل ٢٤ في تعديد مبادي القياسات بقول
عام ثم ان مبادي القياسات كلها اما ان يكون امورا مصدقا بها بوجه
او غير مصدق بها والتي لا تصديق بها الا ان لم يحرر المصدق بها
بسبب تاثير يكون منها في النفس يقوم ذلك التاثير من جهة ما مقام
ما يقع التصديق لم ينتفع بها في القياسات اصلا والذي يفعل هذا
الفعل هي المخيلات فانها تقبض النفس عن امور وتبسطها نحو امور
مثل ما يفعل الشيء المصدق به فيقوم مع التكذيب بها مقام ما قد يصدق
به لكن يقول انه مر مقيئ عند النفس مع التكذيب بما قيل كما ينفر
مع التصديق به او قريبا مع ذلك وكما تقول ان هذا المطبوخ المسهل
هو في حكم الشراب وحيان يخيل شرابا حتى يسهل عليك شربه
فتتخيل ذلك فيسهل عليه ذلك مع التكذيب به فهذا الواحد هو مبدا
القياسات الشعرية ومنافع القياسات الشعرية عند الجمهور في الامور الجزئية
قريبة من منافع القياسات المعقودة من المصدقات التي تولف منها قياسات
في الامور الجزئية اذا كان الغرض في ايقاع التصديق فيها هو تقرير النفس

علي انقـ .. ا انبساط وسكوت عنهما واذا كان التخييل من شانه ان يفعل
ذلك قام مقـ .. ان اكثر عوام الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق
فهذا قسم واما القسم الذي فيه التصديق فاما ان يكون التصديق به
على وجه ضرورة او على وجه تسليم لا يختلج في النفس مضادة او على وجه
ظن غالب والذي على وجه ضرورة فاما ان يكون ضرورية ظاهرة وذلك
بالحس او بالتجربة او بالتواتر او يكون ضرورية باطنية فالضرورة الباطنية
اما ان يكون عن العقل واما ان يكون خارجة عن العقل ولقوة اخرى
غير العقل واما الذي عن العقل فاما ان يكون عن مجرد العقل وعن العقل
مستغنيا فيه عن مجرد العقل فهو الاولي والواجب قبوله كقولنا الكل اعظم
من جزئه واما الذي عن العقل مع الاستعانة لشيء فاما ان يكون المعين
غير عزيز في العقل فيكون هذا التصديق واقعا بكسب فيكون بعد
المبادي وكلامنا في المبادي واما ان يكون المعين عزيزا في العقل اي
حاضرا وهو الذي يكون معلوما بقياس حده الاوسط موجب بالفطرة
حاضر للذهن كلما احضر المط مولفا من حدين اكبر واصغر تمثل هذا
الوسط بينهما للعقل من غير حاجة الى كسب وهذا مثل قولنا ان كل اربعة
زوج فان من فهم الاربعة وفهم الزوج تمثل له ان الاربعة زوج فانه في حال
يتمثل انه منقسم بمتساويين وكذلك كلما تمثل للذهن الاربعة وتمثل
وتمثل الاثنان تمثل في حال انها ضعفه لتمثل حد الاوسط واما اذا كان
بدله ذلك ستة وثلثون او عدد اخر فتقر الذهن الى طلب الاوسط فهذا
القسم هو الاول به ان يسمى مقدمة فطرية القياس واما الذي هو خارج
عن العقل فهو احكام القوة الوهمية التي تحكم بها جزما وبالضرورة الوهمية

اذ كان تلك الاحكام في امور ليس فيها للعقل حكم اولي وتلك الامور مع
ذلك خارجة عن المحسوسات فيضطر الوهم النفس الى الحكم ضروري
فيها كاذب اذ جعلها في الاحكام ما يجب مثل حكم النفس في اول ما توجد
مميزة وقبل ان تثقف بالآراء والنظر ان كل موجود فهو في مكان او في
حيز مشار اليه وان الشيء الذي ليس في داخل العالم ولا في خارجه
فليس بموجود فان النفس تحكم بهذا بالضرورة ولا يكون العقل هو
الموجب لهذا ولكن يكون ساكتا عن هذا ثم اذا نظر العقل النظر اللائق
بخصوصه والف قياسات من مقدمات مشتركة القبول بين العقل وبين
قوى اخرى ان كان لها حكم في القبول والتسليم انتج له المحسوسات ما[بـ]
مخالفة للمحسوسات فاذا انتهى النظر الى النتيجة مانعت القوة التي
حكم المذكور فنعلم انها كاذبة ضرورة وان فطرتها او ضرورتها
غير الضرورة العقلية وان كانت ضرورة قوية في اول الامر واول
ما يكذبها انها نفسها لا تدخل في الوهم ومع ذلك فانه يصعب علينا
التمييز بين الضرورتين الان تنظر في موضع المطلوب ومحموله فان كان
شيئا اعم من المحسوس او خارجا عنه وكانت الضرورة تدعو الى
جعله ضرورة محسوسة لم يلتفت اليها بل يفزع الى الحجة والموجود لك
والعلة والمبدأ والكلي والجزئي والنهاية وما اشبه ذلك كلها ا[مور]
خارجة عن الامور المحسوسة بل حقائق النوعيات ايضا مثل حقيقة
الانسان فانها مما لا يحس البتة ولا يتمثل في الوهم مثال انما ينالها عقل
وكذلك كل حقيقة كلية من حقائق نوعيات الامور حسية فضلا عن
العقلية كما سنبين ذلك في موضعه فبادي البراهين الزم من جنس المطلوب

بالضرورة هي من هذه التي ندرك ونصدق بها بالضرورة فحقيقة
دون ذلك الوهمية فهذا واما ما يكون على سبيل التسليم فان يكون
على سبيل تسليم صواب غير غلط واما على سبيل تسليم غلط
واما الذي على سبيل تسليم صواب فهو ما على سبيل تسليم مشترك
فيه واما على سبيل تسليم من واحد خاص فيكون ذلك نافعا في القياس
الذي يخاطب ذلك الواحد الخاص ولا يكون التصديق به مما يجمع
هو المخاطب والقياس بل هو للمخاطب فلا ينتفع به المخاطب في القياس
فيما بينه وبين نفسه البتة انتفاعا حقيقيا او مجردا والذي على
سبيل تسليم مشترك فيه اما ان يكون رأي يستند الى طايفة او يكون
رايا لا يستند الى طايفة بل يكون متعارفا في الناس كلهم قبوله وقد
مرنوا عليه فهم لا يخلونه محل الشك وان كان منه ما اذا اعتبر المميز فيه در
وجعل نفسه كانه حصل في العالم دفعة وهو مميز ولم يعود شيئا ولم
يؤدب ولم يلتفت الى حاكم غير العقل ولم ينفعل عن حياء وخجل فيكون
من حكم خلقيا لا عقليا ولم ينظر الى موجب مصلحتهم فيكون بوسط
لا بضرورة واعرض عن الاستقراء ايضا فيكون بوسط ولم يلتفت
الى انه هل ينتقص عليه شيء واذا فعل هذا كله ورام ان يشكك
نفسه فيه امكنه الشك كقولهم ان العدل جميل والظلم قبيح وان شكر
المنعم واجب فان هذه مشهورات مقبولة وان كانت صادقة فصدقها
ليس مما يبين بفطرة العقل المنزلة منزلة المذكورة بل المشهورات هذه
وامثالها منها ما هو صادق ولكنه يحتاج في ان يصير يقينا الى حجة
ومنها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور وله يبعد ان يكون

في المشهورات كاذب والسبب في اعتقاد المشهورات اخذ ما تقدمنا بالاحترا
عنه عند تمثيلها في الذهن للامتحان فهذه هي المشهورات المطلقة وما
الذي يستند الى طائفة فمثل ما يستند الى امة او الى ارباب صناعة
ويسمى مشهورات محدودات ومثل ما يستند الى واحد او الى اثنين
او عدد محصور يوثق به ويخص باسم المقبولات واعلم ان جميع الاوليات
ايضا مشهورة ولا ينعكس كما ان جميع المصدق بها متخيل ومحرك
للخيال ولا ينعكس واما المصدق بها على سبيل تسليم فهو ان يكون
يسلم المسلم شيئا على انه امر اخر المشابه اياه ومشاركه في لفظ و معنى
على ما سنبين في موضعه وهي المقدمات المشبهة كمن يقول كل عين
باصرة ويكون ذلك مسلما له من حيث يفهم احد معاني الاسم المشترك فياخذ
بدله الاخر فيخيل انه المسلم او يقصد به مغالطة حتى يقع في ان يظن
بنفسه او ينظر غيره ان الدينار بصر كذلك من يسلم كل مسكر خمر ولياخذ بدله ان م
ما يسكر بالقوة وهذه هي المقدمات المشبهة واما المظنونات فهي التي
تظن ظنا من غير وقوع اعتقاد جزم وذلك اما المشابهة للامور المشهورة
فيكون مشهورة في بادي الراي الغير المتعقب فاذا تعقبت علم انها
غير مشهورة مثل قولهم انصر اخاك ظالما او مظلوما فان هذا يظن كا
يقرع السمع ظنا ويمال اليه ميلا ثم اذا تعقب كان المشهور انه لا يجوز ان
ينصر الظالم اخا كان او ولدا لكنه في الحال يعمل فعله الى ان يتعقب واما
او يقع بها الظن على سبيل القبول من ثقة واما ان يقع الظن بها من
من جهات اخرى ليس لاحدها على انها مشهورات لكن يرى عبوسا بابنه
فيظنه باطشا به وهذه المظنونات اما ان ينفع القايس من حيث انه

بها اعتقاد لانه حيث انه مقابلتها يختلج في الضمير فاذن جميع المشهورات
وما سلف ذكره ايضا معها نافع حيث ينفع بها الا انها معتقدة فاذن
صناعتان فيها استعمال المظنونات جاز استعمال المذكورات قبلها
كلها وكل المشهورات ايضا انما ينتفع بها لا من حيث انها قد يجوز ان
يشكك فيها بل من حيث هي معتقدة اعتقادا لا يختلج مقابله فيكون
مما قبلها من الامور الضرورية اذا اعتقدت وسلمت نافعا نفعها فيصلح
استعمالها حيث يصلح استعمال تلك واما الضروريات الوهمية فانها
بالحري ان يكون اقوى بالمشهورات الا في النفع بل في شدة اذعان
النفس الغير المقومة لها في زمان بقيت مشهورة وربما صارت شنعة
فيكون كاذبة وشنعة معا ويكون ضرورية وربما شنعت ليس بسبب
امر يدعوا اليه الغرائز والاخلاق والمصلح بل لما يدعوا اليه العقل
فاذن مبادي القياسات محسوسات ومجربات ومتواترات واوليات
ومقدمات فطرية القياسات ووهميات مطلقة ومشهورات محدودة
ومسلمات ومقبولات ومشبهات ومشهورات في بادي الراي الغير
المعقبة ومظنونات ظنا ومخيلات فهي اربع عشر صنفا وهذا قسم
من مبادي المقاييس وهي التي ليست مبادي من جهة القياس بنفسه
فان اقسام الذي يكون من جهة القياس هو ما قلناه ولكن هي مبادي
من جهة العلم وهو ان يكلف المعلم المتعلم تسليم شيء ووضعه ليتبين
عليه بيان شيء اخر فيسلمه ويضعه وهذه هي الامور التي تسمى اصولا
موضوعة ومصادرات الفصل ٥ في المطالب وما يتصل بها
وفي ذلك بيان اصناف مبادي العلوم واصناف الحدود الوسطى اما المطالب

حسب ما يحتاج اليها فانها بالقسمة الاولى ثلثة اقسام وبالقسمة الثانية اقسام
اما بالقسمة الاولى فمطلب ما ومطلب هل ومطلب لم ومطلب ما على قسمين
احدهما الذي يطلب به مفهوم الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء وا
لثاني الذي يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان
ومطلب هل على قسمين احدهما بسيط وهو يطلب على الشيء موجود
على الاطلاق او ليس موجودا على الاطلاق والاخر مركب وهو يطلب
هل الشيء موجود كذا او ليس موجودا كذا فيكون الموجود رابط
لا محمولا مثل قولك هل الانسان موجود حيوانا او ليس موجود
حيوانا ومطلب لم على قسمين فانه اما بحسب القول وهو الذي يطلب
الحد الاوسط وهو علة الاعتقاد والقول والتصديق بنتيجة قياس
وينتج مطلوبا ما واما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة الامر ووجود
مطلقا او وجوده بحال واما مطلب الاي والكيف والكم والاين ومتى
وغير ذلك فهي راجعة بوجه ما الى الهل المركب فان اراد احد ان يكثر
المطالب بتعديد هذه فليفعل الا ان المطالب العلمية الذاتية هي تلك
ومع ذلك فان مطلب اي ابسط هذه البواقي واشد دلالة على المط
به وانما يطلب تميز الشيء بما يخصه وتلك اوسع منها وابعد واعرض مجا
ولو احب احد ان يجعل مطلب اي مشتملا بوجه على مطالب كيف وكم
واين وغير ذلك فليفعل فيكون مطلب هل ولم يطلبان التصديق
ومطلب ما واي يطلبان التصور فطلب ما الذي بحسب الاسم متقدم
لكل مطلب واما مطلب ما الذي بحسب الامر في نفسه فمتاخر
عن مطلب هل البسيط فان الذي يطلب ما الحركة وما الزمان فانما يطلب

ما بينه امر موجود عنده واما ان يطلب احد هل حركة او هل زمان
او هل خلاء او هل الرجل شاء او موجود فيجب ان يكون قد فهم اوله
ما يدل عليه بمعنى الاسامي فانه يمكن ان نعلم ما يدل عليه الاسم ولا نعلم
هل ذلك المدلول عليه موجود او غير موجود ولا ينعكس ولا يذهب
عليك ان الفرق بين ماذا يدل عليه الاسم وبين ما الشي في نفسه غير
قليل ونفس اعطاء الحد في جواب ما هو لما يدل على ان الشي موجود
او غير موجود وان كان الحد انما هو بالحقيقة للموجود ولكن له
توقف في اول الامر ان هذا القول حد مجازي بحسب الاسم او حقيقي
بحسب الذات الا بعد ان نعرف ان الذات موجودة ولذلك يوضع في
التعاليم حدود اشياء يبرهن على وجودها من بعد كالمثلث والمربع
واشكال اخرى حدت في اول كتاب اسطقسات الهندسة وكان هذا
الحد بحسب شرح الاسم ثم اثبت وجودها بعد فصار الحد ليس بحسب
الاسم فقط بل بحسب الذات بل صار حدا بالحقيقة ويجب ان نعلم
ان الفرق بين الذي يفهم من الاسم بالجملة والذي يفهم بالحد بالتفصيل
غير قليل فكل انسان اذا خوطب باسم فهم منها ووقف على الشي الذي
يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة فاما بالحد فلا يقف عليه الا لمن ارتاض
بصناعة المنطق فيكون احد الامرين معرفة والثاني علما كان الحس
معرفة والعقل علم ومبادي العلوم تختلف في تقديمها على العلوم
وتصديق التعاليم بها فقد بعضها انما يوضع ان الامر موجود او غير
موجود فقط لان الضرورة تدعو فيها الى هذا القدر كقولنا ان الامر
لا يخرج عن طرفي النقيض ومثل وضعهم ان الاشياء المساوية لشي واحد

متساوية وبعضها انما يوضع اوله ما ذا يدل عليه الاسم كما ذكرنا من حال المثلث
والمربع المذكورين في فاتحة كتاب الاسطقسات ثم من بعد ذلك يبين وجودها
وفي بعضها يحتاج ان يوضع الامران جميعا مثل الوحدة في فاتحة علم
العدد ونحن مستقصون لهذا فنقول الامور التي يذكر في المبادى
منها معان مركبة ومنها معان مفردة والمعاني المركبة انما يليق بها ان يستعمل
فيها التصديق لا لان يعطى لها الحدود فان التركيب الخبري انما هو للتصديق
واما الحدود فللمعاني المفردة وما في حكم المفردة والقضايا المتعارفة
والاصول الموضوعة مركبة فاذن لا يتحقق فيها معنى اعطا الحد والمهية
ولا بد من ان يقبل بالهلية بها عنوها فقد حصل من هذا ان هذا القسم
من المبادى يوضع بالهلية واما المعاني المفردة فمنها ما هي اعراض موضوع
الصناعة ومنها ما هي داخلة في جملة موضوع الصناعة واثاره ولوا حقه
ولوازمه فاما ما كان منها من اعراض موضوع الصناعة واثاره في تلك الصناعة
فهي التي يطلب في الصناعة ليصح فيها وجودها وليس وجودها الا للموضوع
فيكون النظر في انها موجودة فاذن اثبات وجودها الى تلك الصناعة
فهذه لا يجوز ان يكون بينة الوجود ومجهولة لموضوع الصناعة
اذ موضوع الصناعة كما يتبين لك من بعد هو ماخوذ في حدها ووجودها
ان يكون له واذ هذه في الصناعة المستعملة لموضوعها غير بينة الوجود
وانما يطلب وجودها لموضوع الصناعة بل وجودها مطلقا في تلك
الصناعة ... ان يفرض وجودها مطلقا في المبادي واذ لا بد
من ان يفهم ... فيجب ان يوضع حدودها في المبادي فهذا القسم
حدودها في المبادي دون وجودها واما ما كان من المفردات داخلة

في جملة المواضع فلا بد من ان نفهم ولا بد ايضا ان نعرف بوجودها اوانها
حقه معا وانها ان لم نفهم لم يكن ان نعرف شي من امرها فان لم يوضع
وجودها فكيف يطلب وجود شي لها واذا لا يورد في العلوم البرهانية
الاشياء داخلا في الصناعة والداخل في الصناعة اما الموضوع
الذي للصناعة وما هو منه واما احكام الموضوع فاذن بعض المفردات
يوضع حدودها في المبادي دون وجودها وبعضها يوضع حدودها
ووجودها واذا ما خلا المفرد مركب والمركب النافع في العلوم قضية
والقضية انما يوضع وجودها لامحة دون حدها وعلى ما قلنا فتبين
من جميع ذلك ان من الامور المصدرة في الصناعة ما يوضع بهليته فقط
ومنها ما يوضع بماهيته ومنها ما يوضع بهليته وماهيته واما مطلب
لم فانه على كل حال متاخر عن المطلبين معا فان ما لم يتصور معناه
فان طلب اللم فيه محال وما تصور ايضا معناه وانه ما هو وما معنى
الاسم الدال عليه ولم يعط انه موجود او غير موجود بحال
او على الاطلاق فان طلب اللم فيه ايضا محال ولكن طلب اللم الذي
بحسب القول ربما كان متقدما على طلب اللم الذي بحسب الامر نفسه
وربما صح عندنا القياس انه جرب ولا ندري العلة في نفس الوجود
لكونه جرب فيكون قد علمنا انا لم نعتقد انه جرب ولم نعلم انه لم
كان جرب في نفس الامر وربما كان مطلب اللم الذي
بنفسه غير محتاج الى تقدم مطلب اللم الذي بحسب القول وذلك
اذا كان الشي بينا بنفسه بالحس واما علته لخفية مثل جذب
المغناطيس للحديد فان ذلك ليس مما يمكن ان يثبت بالقياس او يطلب

بالملح حين يعطى الحد الاوسط فيه ولكن اذا اصيب بحس خطر بالبال
طلب اللمّ فيه فيطلب فيه لم صار مغناطيس يجذب الحديد فيطلب علة
الامر في نفسه لا علة التصديق وكثيرا ما يتفق ان يكون الحد الاوسط
في القياس علة ايضا للامر في نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معا في بيان
واحد فصل ٤ في كيفية اصابة المجهولات من المعلومات كل مطلوب يطلب
فانما يتوصل الى نيله بامور موجودة حاصلة ولكن فيها موضع
شك في ان المعدوم الذاتي الى الوجود كيف يتصور اذا اسئل عنه
ما هو حتى يطلب بعد ذلك هل هو ام لا فانه لم يحصل له في النفس معنى
كيف يحكم عليه الذهن بكون ذلك المتصور معناه منقولا في جوابه
ان هذا الى اما ان يكون مفردا لا تركيب فيه ولا تفصيل فلا يمكن ان
يتصور البتة الا بنوع من المقايسة بالموجود وبالنسبة اليه كقولنا خلاء
وضد الله جل وعز فان الخلاء يتصور بانه للاجسام كالقابل وضد
الله جل ثناؤه يتصور بانه لله كالحار للبارد فيكون الى يتصور
بصورة امر ممكن ينسب اليه الى ويتصور نسبته اليه ونسبته به واما
في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا ولا ذات له واما الذي فيه
تركيب ما وتفصيل مثل عنز ايل وعنقا مغرب وانسان يطير فانما
يتصور اولا تفاصيله التي هي غير محالة ثم يتصور لتلك التفاصيل
اقتران ما على قياس الاقتران الموجود في تفاصيل الاشياء الموجودة
المركبة الذوات فيكون هناك اشياء ثلثة اثنان منها اجزاء كل واحد منهما
موجود والثالث تاليف بينهما هو من جهة ما هو تاليف متصور بسبب
ان التاليف من جهة ما هو تاليف من جملة ما يوجد فعلى هذا النحو يتصور

معنى ذلك لتاسم المعدوم فيكون المعدوم انما تصور لتصور متقدم
للموجودات فنقول الآن انه اذا كان حصل عندنا حكم كلي اول
حصوله اما بيّناً بنفسه مثل ان كل انسان حيوان والكل اعظم من
جزءه او بيّناً بالاستقراء او تجربة على الوجوب الذي يصدق بها بان
شيا من غير استعانة للقياس فقد علمنا بالقوة الحكم على كل
جزئي تحته ولكن جهلناه بالفعل فلا نعرف مثلا ان زيد الذي بالهند
حيوان لانا انما عرفناه بعدنا بالقوة اذ عرفنا كل انسان حيوان
وانما جهلناه بالفعل لانه يحتاج ان يجتمع لنا الى هذا العلم علم اخر
او علمان اخران حتى يخرج الذي بالقوة الى الفعل وذلك لانه يجب
ان نعلم ان زيدا موجود وان نعلم انه موجود انسانا فاذا حصل
لنا بالحس معرفة انه موجود وانه انسان من غير ان كان مطلوبا
او متعلما واقترن بذلك علم كان حاصلا عندنا ايضا بغير قياس
اقترانا على التاليف الذي من شانه ان يحدث بالذات علما ثالثا
علمنا ان زيدا هو حيوان فيكون عن معرفة وعن علم اجتمعا
حدث لنا علم اما المعرفة فهما ما كان من الحس واما العلم مما كان من
العقل والمعرفة حدثت في الحال واما العلم فقد كان معنا قبلها
وهذا الذي يحصل منهما فقد يجوز ان يكون قد كان لنا مطلوبا
وطلبنا مباديه الموصلة اليه ويجوز ان يكون شيا قد انسقنا اليه
اتفاقا الموافقات اسبابه من غير طلب ومع ذلك فيجب ان يتقدم
تصور المط ومباديه على كل حال وقد يتفق انه لا يكون هكذا
بل يكون الحكم على الكلي حاصله عندنا بقياس والحكم على الجزئي حاصله

يقياس اخر فاذا اجتمعا حصل العلم الثالث ولكن وان كان كذلك فان القياس
الاولى بكونه من مقدمات بينة بنفسها او تكتسب بالاستقراء والتجربة
وعلى من غير قياس على ما توضح بعد ثم ان سايل ان يسال احد فيقول
هل تعلم ان كل اثنين زوج ومعلوم ان جوابه اني اعلم ذلك فيعود ويقول
هل الذي في يدي هو زوج او فرد وعدد الناس الذي بمدينة كذا زوج
او فرد فان اجيب بانا لا نعلم ذلك عاد فقيل فلستم تعرفون ان كل اثنين زوج
عدد فان هذا الذي في يدي اثنين ولم تعرفوا انه زوج وقد قيل في
التعليم الاول ان قوما اجابوا عن هذا جواب غير مستقيم فقالوا نحن
انما نعرف ان كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا الجواب فاسد فانا نعرف
ان كل اثنين موجود عرفناه او لم نعرفه فهو زوج والجواب فنقول بل الجواب
عن هذا انا لم نقل انا نعرف كل اثنين زوج فاذا لم نعرف زوجا انتقض
قولنا وايضا لم نقل انا نعرف من كل شيء هو اثنان انه اثنان فنعرف
انه زوج قلنا احد قولين اما ان كل اثنين عرفناه فانا نعرف انه زوج
او كل اثنين في نفسه عرفناه انه او لم نعرفه فهو في نفسه زوج فاما القسم
الاول فلا ينتقض بالبتة المتى او ردت واما الوجه الثاني فهو معرفة
عامية له بنا قصة جهل خاص له بنا وان لم نعلم ان الذي في يد فلان
زوج او ليس بزوج فعلمنا ان كل اثنين فهو في نفسه زوج ثابت معنا
غير باطل واما ما جهلناه فانه داخل في علمنا بالقوة له بالفعل فاما
الجهل به فهو تحصله بالفعل بما عندنا واذا حصل عندنا ان الذي
في يده اثنان وتذكرنا المعلوم الذي كان عندنا عرفنا في الحال ان الذي
في يده زوج فاذن مجهولنا غير معلومنا وليس اذا لم نعرف ان شيئا ما فهو

زوج ام لا لانا لا نعرف انه اثنان ام لا يبطل ذلك ان نعلم ان كل ما هو
اثنان فهو زوج فيكون قد علمنا ايضا ان ذلك زوج من وجه فبهذا
يزول ذلك الشك وقد ذكر ان مانن الذي خاطب سقراط في ابطال
التعليم والتعلم قال له ان الطالب علما ما اما ان يكون طالبا لما يعلمه
فيكون طلبه باطلا واما ان يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلمه اذا اصابه
لكن يطلب عبدا ابقا لا يعرفه فانه اذا وجده لم يعرفه فتكلف سقراط
في مناقضته اذ عرض عليه باخذ بيان شكل هندسي قرر عنده ان
المجهول كيف يصاد بالمعلوم بعد ان كان مجهولا وليس ذلك بحلا
منطقي لانه بين ان ذلك ممكن فاتى بقياس انتج امكان ما كان اتى به
مانن بقياس انتج غير امكانه ولم يحل الشبهة واما افلاطون
فانه تكلف في حل الشبهة وقال ان التعلم تذكر وحاول بذلك ان
المطلوب قد كان معلوما قبل الطلب وقبل الاصابة ولكن انما
كان يطلب اذا كان قد نسي فلما تادى اليه البحث فتذكر وتعلم فيكون
انما علم الطالب امرا كان علمه فكان نوافلاطون قد اذعن للشبهة
وطلب خلاص منها فوقع في محال وهذا شيء كنا قد استقصينا كشفه
في تلخيصنا تلخيصنا الكتاب الذي في القياس ولكن نحن مع ذلك
نقول ان المط لو كان معلوما لنا من كل جهة ما كنا نطلبه ولو كان
مجهولا لنا من كل جهة ما كنا نطلبه فهو معلوم لنا من وجهين ومجهول
لنا من وجه فهو معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق
بالقوة وانما هو مجهول من حيث هو مخصوص باسم ـــــــ معلوما
بحيث لا يخص ايضا بالفعل فاذا اسبق منا العلم بان كل ما هو كذا فهو

كذا من غير طلب بل بفطرة عقل او حس او غير ذلك من الوجوه فقد
احطنا بالقوة عليها لانها كثيرة فاذا شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات
من غير طلب فانها في الحال تدخل بالفعل تحت العلم الاول وهذا قد ازيل
من وجه ما اورده مانن من مثال الابق حذوا عندي فانا نعلم المط
بالتصور اوله كما نعلم الابق بالتصور اوله ونعلم ما قبله مما يوصل الى
معرفته بالتصديق فيه كما نعلم الطريق قبل معرفته مكان العبد الابق
فاذا سلكنا السبيل الى المط وكان عندنا منه تصور الذات سابق
وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه فلا بد ان يكون ادركنا المط كما
اذا سلكنا السبيل الى الابق فكان عندنا منه تصور سابق لذاته
وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه عرفناه ولو انا كنا لم نشاهد
الابق البتة ولكن تصورنا له علامة من كان يكون على تلك العلامة
فهو ايضا ابقيا ثم اذا انضم الى ذلك علم واقع له بكسب بل اتفاقا بالتنا
او واقع بكسب في طلب وامتحان وتعرف فوجدنا تلك العلامة على عبد
علمنا انه ابق ايضا فيكون العلامة كالحد الاوسط في القياس واقتناصنا
لتلك العلامة في عبد كحصول الصغرى وعلمنا بان كل من به تلك العلامة
فهو ابق كحصول الكبرى قديما عندنا ووجدان الابق كالنتيجة
وهذا الابق ايضا لم يكن معلوما التام من كل وجه والا ما كنا نطلبه
بل كان معلوما لنا من جهة التصور ومجهولا من جهة المكان فنحن
نطلبه من جهة ما هو مجهول لا من جهة ما هو معلوم فاذا علمنا وظفرنا
به حصل لنا بالطلب علم به ثبت لم يكن وانما حدث باجتماع شيئين
للعلم احدهما السبيل وسلوكها اليه والثاني وقوع الحس عليه كك

المطلوبات المجهولة تعرف باجتماع شيئين احدهما شيء متقدم عندنا
وهو ان كل ب ا وهو نظير السبب الاول في مثال الآبق والثاني امر وقع
في الحال وهو معرفتنا ان ج ب وهو نظير السبب الثاني في مثال
الآبق وكان الشيئين هناك موجبان للادراك الآبق فكذلك الشيئان
ههنا موجبان لادراك المط وليس ما صادر عليه من كل ما لم يعلم من
كل وجه فلا يعلم اذا اصيب علم بل كل ما جهل من كل وجه فهو
الذي لا يعلم اذا اصيب واما اذا كان قد علم امر فذلك العلم به علم
ما بالمط بالقوة فهو كالعلامة لسوا انما يحتاج الى اقتران شيء يخرجه
المخرج ص الى الفعل فكلما يقترن به ذلك المخ الى الفعل يحصل المط فاذا قد
تقرر انه كيف يكون التعليم والتعلم الذهني بالمط وان ذلك انما يحصل
بعلم سابق فيجب ان يكون عندنا مبادئ اول للتصديق ومباد
اول للتصور ولو انه كان كل تعليم وتعلم بعلم سابق لكان كل
علم بتعليم وتعلم ولذهب الامر الى غير النهاية فلم يكن تعلم
وتعليم بل لا محالة يجب ان يكون عندنا امور مصدق بها بلا وا
سطة وامور متصورة بلا واسطة وان يكون هي المبادي الاول
للتصديق والتصور ولنبدا بمبادي التصديق ولنشتغل اولا
بمبادي التصديق اليقيني

فصل ٧ في البرهان المطلق وفي قسميه
اللذين احدهما برهان لم والاخر برهان ان ويسمى دليلا ولنفصل
اولا وجوه العلم المكتسب فنقول علم مكتسب للتصور الواقع بالحدود
وللمصادرات والاوضاع التي يفتتح بها العلوم ونقول لكل تصديق
حق وقع من قياس منتج ان كل كذا كذا وليس كذا ونقول لما كان

من هذا وهو كل تصديق ص وقع من قياس يوقع التصديق بان كذا لكذا
ويوقع ايضا تصديقا بانه لا يمكن ان لا يكون كذا ومعلوم ان بين التصديقين
فرق لان المشايخ المطلقة تعلم انها كذا ولا يكون معها التصديق بانها
لا يمكن ان لا يكون كذا الا اذا اخذ المطلق عاما للضروري ما دام الذات
موجودة وللضروري ما دام الموضوع موجودا على ما وضع به
وللوجود الغير الضروري باحد الوجهين ثم علم وجه الضرورة بعد
علم وجه الاطلاق وذلك نظر ثاني والعلم الذي هو العلم بالحقيقة
يقيني هو الذي يعتقد فيه انه كذا كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون
كذا اعتقادا لا يمكن ان يزول فان قيل للتصديق الواقع انه كذا
كذا من غير ان يعرف به التصديق الثاني انه يقيني فهو يقيني غير
دائم بل يقيني وقتاما والبرهان قياس موتلف يقيني وقد قيل في
تفسير هذا القول ويشبه ان لا يكون المراد باليقيني انه يقيني بالنتيجة
فانه اذا كان يقيني للنتيجة فليس هو بعد يقينيا وان امكن ان يحصل
لهذا وجه متكلف لو تكلف حصل ادخال الموتلف فيه حشوا من
القول بل يكون ان يوقع قياس يقيني النتيجة ويغلب على ظني ان المراد
بهذا قياس موتلف من يقينيات وان في اللفظ ادنى عدول فاليقينية
اذا كانت في المقدمات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه واذا كانت
في النتيجة كان ذلك حال البرهان بالقياس الى غيره وكونه يقيني المقدمات
امر له في ذاته فهو اولى ان يكون ماخوذا في حده ومعرفا لطبعه والا
ستقراء الذي يستوفي فيه الجزئيات كلها فانه يفيد اليقين ايضا
ان كانت القضايا الجزئية يقينية وهي التي تصير في القول كبريات

وان كان حقها ان يكون صغريات وهي من جملة البرهان المفيد للان
وذلك لان ذلك الاستقراء هو بالحقيقة قياس وهو القياس الشرطي
الذي اسميناه القياس المقسم فهو داخل في هذا الحكم انما الاستقراء الآخر
هو الذي انه لا يدخل في هذا الحد وقد علمت ان القياس المقسم كيف
كيف هو قياس حقيقي اقتراني اذا قد علمت انه ليس كل قياس اقتراني
انما هو من حمليتين فيجب ان لا يروج عليك ان شيئا يفيد اليقين
في الان وليس هو برهان ولا تلتفت الى ما يقولونه من لا يعرف ليس من
اصناف القياسات الاقترانية الا الحملية فقط بل ذلك الاستقراء قياس
ما واذا كان القياس يعطي العلة في وجود كذا كما يعطي العلة
في التصديق فهو برهان لم واذا كان يعطي العلة في الامرين
جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود
الاكبر للاصغر او سلبه عنه في البيان كذلك هو علة لوجود الاكبر
للاصغر وسلبه عنه في نفس الوجود فهذا البرهان يسمى برهان لم
وقد يتفق فيه ان يكون الحد الاوسط في الوجود لا علة لوجود
الاكبر في الاصغر ولا معلولا له بل امرا مضايفا له او مساويا له
في النسبة الى علة عارضا معا او غير ذلك مما هو معه في الطبع معا
وقد يتفق ان يكون في الوجود معلولا لوجود الاكبر في الاصغر
فالاول يسمى برهان الان على الاطلاق والثاني يسمى دليلا مثال برهان
الان المطلق ان هذا المحموم قد عرض له بول ابيض خاثر في علة
حادة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه السرسام ثم ينتج ان هذا المحموم
يخاف عليه السرسام وانت تعلم ان البول الابيض والسرسام معا معلولا

لعلة ولعلة ويبرحركة الاخلاط حارة الى ناحية الراس وانذفاعها
نحو والبيس والاواحد منهما بعلة وله معلوم للاخر ومثال الدليل
ان هذه المحموم ينوب حماه غبا وكل من ناب حماه غبا فمي من عفونة
الصفرا او يقول ان القمر يشكل الشكل كذا وكذا عند الاستنارة ان
يكون اوله هلاليا ثم نصف قرص ثم بدرا ثم يتراجع على تلك النسبة
وما قبل الضوء هكذا فهو كرى فالقمر كرى او نقول ان القمر ينكسف
انكسافه واذا انكسف القمر انكساف فقد حالت الارض بينه وبين
الشمس او نقول ان هذه الخشبة محرقة وكل محرق فقد مسته نار
فجميع هذا تبين العلة من المع ويسمى لميلا وهذا ط وله نطول بيانه
واما البرهان المطلق اعنى برهان لم فمثل ان نقول ان هذا الانسان
عفن فيه الصفراء لاحتقانها وانسداد المسام وكل من عرض له هذا
فهو محموم غبا فانه ضرب الا زهد يستدل في الثالث او نقول القمر كرى وكل
كرى فان استفادته النور من المقابل على شكل كذا وكذا او نقول ان
القمر وقع في مقاطعة الشمس والارض متوسطة بستر ضوئها عنه
وكل ما كان كذلك انكسف او نقول هذه الخشبة باشرتها النار محرقة
فان هذا كله مما يعطى التصديق بالمط ويعطى علة وجود المط في
نفسه معا واما اصناف الاسباب وكيف يمكن ان يوجد حدود
اوسطى فستفصلها التفصيل المستقصى بعد واما ان فنقول ان
جميع ما هو سبب لوجوده للاصغر اولا يكون سببا لوجود حد
الاكبر في نفسه ولكن لوجوده للاصغر فقط مثال الاول ان
حمى الغب معلول لعفونة الصفراء على الاطلاق ومعلول لها في

ثانية صح

مقابلة صح

في وجوده للزيد ومثل الثاني ان الحيوان محمول على زيد بتوسط
حمله على الانسان فان الانسان علة لوجود زيد حيوانا لان الحيوان
محمول اولا على الانسان والانسان محمول على زيد فالحيوان المحمول
كذلك على زيد وكذلك الجسم محمول اولا على الحيوان ثم على الانسان
فالحيوان وجوده للانسان علة وجود الانسان حساسا اما على الاطلاق
فليس الانسان وحده علة لوجود الحيوان على الاطلاق ولا الحيوان
وحده علة لوجود معنى الجسم على الاطلاق فان سنح لسايل ان
يسال ويقول بل الحيوانية علة لوجود الانسانية لزيد فانه ما لم
يصر حيوانا لم يصر انسانا وكذلك حالنا نتشكك في ان فصل الجنس هو
اولا للنوع او للجنس فليكن الجواب عن ذلك مرصدا له علينا او دينا
نقضيه والان فنقول ان الجنس علة في حمل فصل الجنس عليه
كما هو علة له في حمل جنس الجنس عليه ونبين ما يجب في حل الشك
المذكور بعد ونقول ان كل شي يكون علة للحد الاكبر فانه يكون
صالحا لان يكون حدا اوسط له وان لم يكن بينا انه علة له بل كان
يقينا انه لا ينفك عنه في وجوده فيتحقق من ذلك تاليف القياس
البرهاني ولكن لا يكون القياس المولف برهان لم بعد فالى ان يتبين
ذلك فلا يكتسب به اليقين التام واذا بين بحجة فيكون اليقين
انما يتم لا بذلك الحد الاوسط وحده بل بالحد الاوسط الاخر وهو
الذي يتبين ان السبب سبب بالفعل فكثيرا ما يكون السبب المعطى او
ليس سببا قريبا او ليس سببا وحده بالذات بل هو بالحقيقة جزء سبب
وهذا مثل الحساس فانه علة بوجه ما للحيوان فاذا قلنا كل حساس

حيوان لم يخل ذلك من احد وجهين اما ان تجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم
حساس حتى يكون الحيوان الى نفس الشيء ذي فيكون ح الاوسط والاكبر اسمين
مترادفين ولا يكون احدهما اولى بان يكون علة للاخر واما ان يكون
مع حساس يدل على شيء ومعنى الحيوان على شيء اكمل معنى منه على ما هو حق
وعلى ما علمت حتى يكون الحيوان ليس هو شيء واحد حساس فقط بل جسما
ذا نفس غاذية نامية مربية حساسة متحركة فانت تعلم ان للنفس كونه
الحساس ليس هو نفس كونه جسما ذا نفس غاذية نامية مربية حساسة
وان كان هذا الاخر عنده وقد علمت وسطه ولا يجب ان تعلم انه يجب ان
يكون جسما ذا نفس متغذية نامية مولدة وغير ذلك فانك لو فرضت
ان ههنا جسما لا حس وله شيء من ذلك لم يمتنع عليك تصوره بالبديهة
نعم قد تستنكره وتبعد الوجود في الفهم وليس النفس يصير يقينا بعدم
الوجود له بالاستقراء كما قد علمته بل كل ما لا تستنكر البديهة وجوده
فانك تجوز وجوده وكل ما جوزت وجوده فليس مقابله يقينا لك
واذا كان كذلك فليس قولك كل حساس حيوان ولا نعني بالحيوان الحساس
نفسه حتى يكون اسما مرادفا له بل تجعله امرا له خصوصية مفهوم
حققناه امرا متيقنا به مع ان الحساس علة الا انه ليس وحده
علة بل هو لمدى العلل او جزء العلة فيجب ان تعتقد هذا ولا تلتفت
الى ما بقي واما ان اخذت الحساس مرادفا للحيوان فقد جعلت الحد
الاوسط اسما مرادفا لاسم الاكبر فما فعلت شيئا فاذن علة الاكبر التي
هي في ذكرها يجب ان تكون علة كاملة وعلة واضحة ثم نعتبر الا
عتبارات التي اعطيناها ونعود فنقول وربما كان الاوسط في الوجود

معلول الاكبر بالحقيقة لكنه ليس معلول وجود الاكبر في الاصغر بل انه
وان كان بالحقيقة معلولا للاكبر فانه يكون علة لوجود الاكبر
في الاصغر فانه لا يمتنع ان يكون العلة اولا موجودة لشيء فيكون ذلك
الشيء معلولا لها ثم تكون العلة بتوسط ذلك الشيء لمعلول اخر فيكون
هذا الاوسط معلولا في الوجود للاكبر لكنه علة لوجوده علته في
معلول اخر وليس سواء ان نقول وجود الشيء وان نقول وجود
الشيء لشيء ولا يتناقض ان نقول هذا معلول الشيء ثم نقول ولكنه
علة لوجود هذا الشيء في معلول اخر فان حركة النار معلولة مثلا
لطبيعتها عند الشيء حصلت عنده فنفعلت فيه وكذلك هي التي تجعل
حدا اوسط دون نفس طبيعة النار فان نفس طبيعة النار لا يكون
علة للاحراق بذاتها الا بتوسط معلول هي هو مماستها للمحترق ولكنها
اليه مثلا فالشيء الذي هو علة لوجود الاكبر مطلقا هو علة له في كل
موضوع ولوجوده في كل اصغر والا فهو علة له لوجوده مطلقا
ولكن لوجوده في موضوع ما فاما العلة لوجود الاكبر في الاصغر
فليس يجب ان يكون لا محالة علة للاكبر بل ربما كان معلولا له على الوجه
الذي قلناه وليس لقائل ان يقول يجب من قولكم ان يكون ما هو علة
لوجود الشيء هو علة له في وجوده لما وجد له فاذا كان كذلك فقد كان
الاكبر علة لوجود الاوسط كان علة له حيث كان فكان علة له في وجوده
للاصغر فلم يكن هو علة لوجود الاكبر في الاصغر بل معلولا له ويجب
ان يكون المعلول علة علته فان الجواب عن ذلك انه يجوز ان يكون الاوسط
والاكبر لكل واحد منهما ذات ولكل واحد منهما الذاتين كون في الشيء فيكون
الاكبر من حيث هو ذاته علة للاوسط من حيث هو ذاته ويكون لكل واحد

فيما اعتبار كونه في شيء وهو غير اعتبار ذاته فان كان ذات الاوسط
لا يتحقق موجودة الا ان يكون موجودا في ذلك الاصغر فلا يشك
في ان الاكبر علة لوجوده في الاصغر واما ان كان ذلك الامر لا يلزمه
فيجوز ان يكون شيء اخر علة لذلك ويجوز ان يكون الاكبر علة لذلك
وكيف كان فان ذات الاكبر شيء ووجوده للاصغر شيء فيجوز ان
لا يكون وجود الاكبر للاصغر من الامور اللازمة للاكبر فيكون الاكبر
هو علة للاوسط من حيث ذات الاوسط او علة له من حيث وجوده للاصغر
ويكون ذلك من الاكبر من حيث ذاته ليس من حيث موجود للاصغر ويكون
مع كونه للاصغر فلا ينقلب العلة معلولا بهذا المعنى في مثل المثال
الذي اوردناه هذا ونقول فاذا كان حد الاوسط علة ما يوجب للاكبر
ليس كافيا في انه يصلح وضعه حدا اوسط ما لم يستكمل شرائط علته واما
اذا كان حد الاوسط معلولا للاكبر في وجوده للاصغر حتى يكون ذلك
علة فيه فهو الذي يكون البرهان من مثله برهان ان فيجب ان نعرف هذا الفصل
على هذه الصورة فيتخلص من كثير من الشبهات الفصل ٨ في ان علم اليقين
بكل ما له سبب من جهة سببه ومراعات نسب حدود البرهان من ذلك فـ
نقول اذا كان لحمل محمول على موضوع دائما او سلبه عنه دائما او لحمله
او سلبه عنه في وقت بعينه يكون ان فيه بالضرورة علة لتلك العلة صارت
النسبة بين الموضوع وبين المحمول تلك النسبة وذات المحمول والموضوع
ليس لهما اولا تلك العلة تلك النسبة بالوجوب بل الامكان واذا علمنا من
غير الوجه الذي به صار الحكم ما بينهما ضروريا او على تلك النسبة فقد
علمنا من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن ان لا يكون بتلك الحال وذلك هو ان
نعلم الحكم بوجه غير وجه السبب الذي يوجبه لان كل نسبة للموضوع

الى المحمول المذكورين والمحمول الى الموضوع المذكورين تعرض واقعة
له من الجهة التي يوجبها العلة فهي واقعة من جهة امكان له وجوب
فيكون قد علم ان كذا كذا ولم يعلم انه لا يمكن ان لا يكون كذا فان علم
انسان ان فلانة به بياض في حمى حادة وكل من به بياض البول في حمى
حادة فهو يعرض له برسام فلا يكون له به علم فان نتيجة لم يكن
له بما انتج علم تبيين اولم يعلم العلة في ذلك وكذلك لو قال قائل ان
كل انسان ضحاك وكل ضحاك ناطق فلا يجب من هذا تيقن ان كل انسان
ناطق بحيث لا يجوز ان يصدق بامكان نقيض هذا وكلا ان الضحك ذلك م
اي القوة الضحكية لما كانت معلولة لقوة النطق الضحك لم يجب ان
يتيقن انه لا يمكن ان يوجد انسان ليست له قوة الضحك الا ان يوجد
في ذلك بحس ويحس لا يمنع خلافه فيما لم يحس ويوجد بالتجربة
واما العقل فيمكن اذا ترك ان يشك في هذا فيتوهم ان ليس للانسان
قوة ضحك دائما وللجميع او يتوهم زايلة او ليس يقوم لمهية الانسان
او يبقى الوجود له الا ان يكون يتيقن بوجوب كون الانسان ناطقا
يوجب ذلك ان وجب ولم يحتج الى زيادة رح يكون قد عرف وجوبه
لعلته فاستقال يعود ويتبين به العلة فان فرضنا انه ليس يعرف
ان الانسان ناطق مع لا تبين لنا ان الانسان ضحاك باليقين من
طريق الناطق وان كان بينا مثله ان كان ضحاك ناطق فكيف يصير
من ذلك بينا ان الانسان ناطق وبالجملة اذا كان معلوما ان الانسان
ناطق لم يكن يطلبه والقياس عليه وجه وان كان مما يطلب ويجهل
فالصورة في هذا القياس مجهولة يجب ان يطلب فاذن من الجايز ان يتوهم

انه ليس كل انسان بضاحك فيكون العلم المكتسب من جانب ارذل اذا كان انما
اكتسب بوضع ان كل انسان ضاحك فان علم من الوجه الذي صار به الفكر
واجبا وهو ان اعطيت العلة الموجبة في النفس الالم للضحك فيجب ضرورة
لم يكون ذلك قوة النطق فيكون عرف اولا ان كل انسان ناطق فاقتناصه
بتوسط الضحك فضل وكذلك حال السواد للغراب فانا انما نقول كل غراب
اسود بوجه من الاستقراء والتجربة انما يمكننا ان نتيقن بذلك اذا عرفنا
ان للغراب مزاجا ذاتيا من شانه ان السواد وانما يظهر عليه من الريش
فيبين ان هذا الشيء او حال اذا كان له سبب لم يتيقن الا من سببه فان
كان الاكبر للاصغر لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود للاو
سط لكن للاصغر الا انه بين الوجود للاصغر ثم الاكبر بين الوجود
للاوسط فينعقد برهان يقيني ويكون برهان ان ليس برهان لم وانما كان
يقينا لان المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما شك والشك الذي
كان في القياس الذي للاكبر سبب يصله باصغره كان حين لم يعلم
منه السبب الذي به يجب بل اخذ من جهة هو بها لا يجب بل يمكن وان كان
ذا سبب انما يجب بسببه واما ههنا وكان بدل سبب الذات وكان
الاكبر للاصغر للذاته ولكن كان خفيا وكان الاوسط ايضا له لذاته لكن
حتى ان جهل جهل ولكن لم يكن خفيا فقد علمت المقدمة الصغرى
بوجوبها والكبرى ايضا كذلك اذا لم يكن الاكبر للموضوعات الا بوسط
الا لذاتها الا بسبب يجهل حكما يجهله والذي يتقرر ههنا شيء واحد وهو
ان نقايل ان يقول   الذات الواحدة تقسم الواحد اللهم الا ان
يقسم احدهما الذاته واولا ثم يقتضي الثاني له لذاته بل يتوسط ذلك الاول

في يكون علة لا لا بحسب البيان فقط بل وبحسب الوجود فالجواب
اقي من حيث هو منطقي يجب ان ياخذ ان هذا يمكن في مواد هذه
صفتها ولا يمكن في مواد مخالفة لها واما هل لهذه المواد امكان ام لا وهل
هذا الشكل صحيح فيها ام لا فليس هو بعلم منطقي بل عن امثال هذه للفلسفة
الاولى فان متعلق بالبحث من احوال الموجودات وهاهنا يتبين انه يجوز
ان يكون للذات الواحدة من الذوات التي ليست بغاية البساطة لواحق
كثيرة يلحق معا ليس بعضها قبل بعض وانه في بعض الذوات البسيطة
احوال تشبه هذا من جهة تركيب معنوي فيها اذ لا يكون بساطتها بساطة
مطلقة واكثر الموجودات هذه صورتها فقد يحصل من هذا برهان
الان قد يعطي في مواضع يقينا دايما واما في ما له سبب فلا يعطي اليقين
الدايم بل ما لا سبب له من هذه الجهة نقول ان الرياضي لا يمكنه في كثير
من الامور المنسوبة الى الهيئة لانه ياخذها من جهة ما وجدت بالرصد
لكن صغر حتى يستخرج مثلا اوج الشمس من جهة ان حركة الشمس غير مستوية
في اجزاء فلك البروج سرعة وبطوءا فبطوءها للاوج وسرعها للحضيض
ولا يعطي العلة في شيء منها وانما يعطيها الطبيعي فان قال قائل انا اذا
رأينا صنعة علمنا ضرورة صانعها ولم يمكن ان تزول عنا هذا اليقين
وهو استدلال من المعلول على العلة فالجواب ان هذا على وجهين اما جزئي
كقولك هذا البيت مصور وكل مصور فله مصور واما كلي كقولك كل
جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فاما القياس الاول
وهو ان هذا البيت مصور فليس مما يقع في ... ي الدايم لان هذا البيت
مما يفسد فيزول الاعتقاد الذي كان انا ... مع وجوده اليقيني

الدايم لا يزول وكلاهما في اليقيني الدايم الكلي واما المثال الاخر وهو ان
كل جسم مولف من هيولى وصورة وكل مولف فله مولف فان يكون الجسم
مولفا من هيولى وصورة اما امر داخل في الجسم به يتقوم واما عرض لازم فان
كان عرضا لازما فان كان يلزمه لذاته ولا سبب له في ذلك فيجوز
ان يكون من سادة ما يقوم عليه برهان اللان بالبقيني فاما ان نترك
ذلك الى ان نستبرئ حاله وان كان عرضا لازما ليس يلزمه لذاته بل
بواسطة فالكلام فيها كالكلام في الاوسط به فلا يكون ما ينتج عنه يقينيا
بسببه وان كان ذاتيا وكان من اللوازم التي لا يلزم له بسبب فالمحمول
عليه ان له مولفا لا المولف فليس المحمول العلة لان العلة هو المولف
لا ان له مولفا وليس المولف هو حد الاكبر بل ان له مولفا فهذا هو
محمول على الاوسط الذي هو المولف فانك تقول ان المولف يوصف بان
له مولفا كما تقول للانسان انه حيوان ولا تقول ان المولف مولف ثم
ذو المولف هو اولا للمولف ثم للمولف منه هيولى وصورة وسواء كان
مقوما للمولف او تابعا لازما واذا كان ذو المولف في نفس الوجود وهو
اولا للمولف فهو لما تحت المولف بسبب المولف على ما عرفت مما سلف
فيكون اليقين حاصلا بعلة ويكون المولف علة لوجود ذي المولف
للجسم وان كان جزءا من ذي المولف وهو المولف علة للمولف فقد بان
ان حد الاكبر في البرهان المستفاد اليقين بحقيقة لا يجوز ان يكون علة
للاوسط وعسى ان يكون فيه جزء هو علة للاوسط واعتبار الجزء غير
اعتبار الكل فان المولف شي وذو المولف شي اخر فان ذو المولف هو
بعينه محمول على المولف واما المولف فيصح ان يكون محمولا على المولف لكن

لقائل ان يقول انه يجوز ان يكون ان الحد الاكبر غير مقوم للاوسط بل
هو امر لازم له وهو مع ذلك ليس بمعلوم له بل هو امر مقارن له وكلاهما
معا في الوجود ولكليهما علة في الوجود واحدة كما كان فيهما مثل الحال
بين الاخ والاخ وكيف يمكننا ان نقول ان لزوم وجود الاخ عن الاخ
اذا جعلناه حدا اوسط لزوم عن علة ومع ذلك فانه بمنزلة شك فيه
وكذلك اذا علمنا ان هذا العدد ليس بزوج علمنا بتوسطه انه فرد علما
باليقين لا يزول البتة وليس ذلك عن علة فانه ليس انه ليس بزوج علة
لكونه فردا بل الاولى ان يكون كونه فردا وهو امر في نفسه علة لكونه ليس
بزوج وهو امر خارج عن ذاته اذ هو باعتبار غيره فيجب ان ينظر في هذه
وحلها فنقول اما اذا كان هاهنا امران ليس لاحدهما متعلقا بطبيعة
الاخر بل تعلق احدهما او كلاهما بشيء اخر فانه ليس لاحدهما ان يجب
بالاخر بل مع الاخر واذا كان كذلك فليس احدهما يتيقن بالاخر واما اذا
كان احدهما علم من جهة العلة فان كان الاخر ايضا علم من جهة العلة فتوسط
الامر الاخر لا يفيد يقينا بذاته اذ قد حصل ذلك من جهة العلة واما
اذا كان احدهما يعلم من جهة العلة والاخر مجهول لم يعلم بعلة لزم من شانه
ان يعلم بالاخر فليس بينهما حال الاضافة فان المضافين بعضهما الذين
معا واذا لم يكن كذلك لم يكن هو اجابة ما مجرى الاخ والاخ اذا كان احدهما
اعرف للاصغر من الاخر لكن الاخر الذي هو الاكبر معروف للاوسط
فلو كانت العلة الموجبة للاوسط توجب ذلك ايضا للاصغر لم يفتقر الى
الاوسط فانه ان كان في ذاته بحيث يجب له بسبب الاوسط وليس هو باعتبار
بالاوسط وحده في حد الامكان لذلك فلذلك الاوسط يدخل في علته وفرض

لا كك وان كان اعتباره بالاوسط اعتبار شى له امكان بعد في الا
بوجوب فلا يجب من جهة الاوسط ان يقع يقين واعلم ان توسط الد
ثام قليل الجدوى في العلوم وذلك لان نفس علمك ان زيدا اخ هو علمك بان
له اخا او مشتمل على علمك بذلك فلا يكون النتيجة فيه شيئا اعرف من المقدمة
الصغرى فان لم يكن كك بل بحيث يجهل الى ان يبين ان له اخا مما تصورت
نفس قولك زيد اخ وامثال هذه الاشيا والاولى ان لا يسمى قياسا فضلا
عن ان يكون براهين واما الاستثناء المذكور فلا يخ اذا استثنى فقال
لكنه ليس بزوج ان لليس له حد الزوجية اما ان يكون بقول علم ذلك
لعلامة غير موجبة لذاتها ان يكون ليس بزوج فيكون العلم بهذه
المقدمة غير يقيني فلا يكون النتيجة بانه فرد من جهة هذا البيان
يقينية واما ان يكون علم ذلك لعلة الموجبة له انه ليس بزوج ولا علة
لذلك الا فقد ان حد الزوج وليس يمكن ان يفقد حد الزوج الا بان توجد
او لهحد الفرد فيكون هذا القياس مما لا فائدة فيه لانه ينتج ما قد علم
قبل الاستثناء وانما يفيد القياس الاستثنائي فيما ينتج ما يعلم بعد
الاستثناء واما قياس الخلف فانما يفيد بيان الان لانه يبين صدق
شئ لكذب نقيضه لا يجابا او سلبا الخ وهذه كلها امور خارجة لكنه
في قوة ان يعود الى المستقيم فيكون منتجا في قوة ان يكون برهانا وبعد
هذا كله فيجب ان تعلم انه لا يكون في اليقين التام الدائم ان يكون الاوسط
علة لوجود الاكبر في الاصغر فقط وان ... اكثر الامثلة الموردة
في التعليم الا ... مورد على سبيل المسامحة
مثل حال الشجر و... وجفاف الرطوبة والانتثار الدايم حال الق

ويستوا الارض والكسوف ذلك لانه اذا كان الاوسط ليس دايم الوجود
للاصغر فانه لا يجب ان يدوم ما يوجبه وما هو علته وان كان علته
فيكون ما يفيده من اليقين انما يفيده وقتا ما ولقايل ان يقول فكيف
يكون حال الاصغر من الاوسط والبراهين فنقول يجوز ان يكون الاصغر
علة للاوسط يقتضيه لذاتها بلا توسط علة اقتضاه النوع بخواصه
المنبعثة عنه ابتعاثا اوليا لكن الاوسط علة له للاصغر في ذاته بل في
بعض احكامه وخواصه التي هي تابعة للاوسط مثل كون زوايا المثلث
مساوية لقائمتين اذا جعلناه الاوسط وفرضنا انه كلي الاصغر وليكن
المثلث وليكن الاكبر كون زوايا المثلث نصف زوايا المربع ويجوز
ان يكون الاصغر من خواص الاوسط التي تقتضيها الاوسط ثم الاوسط
علة الحكم يقارن الاصغر واما كيف يكون الاكبر والاصغر معا لازمين
لشي واحد وليس لاحدهما علة تقتضي الاخر فقد عرفت الوجه فيه
واما قياس الاكبر من الاوسط فما علمت ولكن لقايل ان يقول انه اذا عنى حكم
على الاصغر فصحت النتيجة واردنا ان نجعلها كبرى قياس ما فكيف يكون
ذلك القياس في افادة اليقين فنقول ان الاصغر اذا صار اوسط وقد
صار الاكبر بسال العلة فقد صارت تلك العلة بعينها علة لكل ما
يوصف بالاصغر فقد صارت علة ايضا للاصغر الثاني لانها علة للاصغر
الثالاني بواسطة والاول بغير واسطة وليس برهان اللم هو الذي يعطي
العلة القريبة [illegible] ط بل هو برهان لم وان لم يكن يفعل ذلك بعد
ان يكون انما يبتين بالعلة و[illegible] البيان فيه الى العلل والذي
سنقوله من ان البرهان اذا اعطى العلة البعيدة من الحد الاكبر لم يكن برهان

لم فهو ان يكون مثلا الحد الاصغر ج والحد الاوسط ب والاكبر ا لكن ب
ليس علة قريبة لكون ج ا انما هو علة لذلك الحد انه د فاذا اعطينا ان ب ا
لم يخل ان يكون يقينا لنا ان ب ا او مقبولا عندنا او لا يكون فان لم يكن
مقبولا لم يكن هذا القياس برهانا فضلا عن ان يكون برهان انّ وان كان
مقبولا لا من جهة د لم يكن يقينا بان كل ب ا يقينا تاما وكان انما
ان كل ج ا لانه ب ا لاجل ان د ا اما تاما فعلم ذلك وان البرهان ج لا يكون
الا برهان انّ مجردا الفصل ٩ في كيفية تعرف ما ليس لمحموله سبب في
موضوعه وفي الاستقراء وموجبه وفي التجربة وموجبها ثم لسائل ان
يسأل فيقول انه اذا لم يكن بين الموضوع والمحمول سبب في نفس الوجود
فكيف يتبين النسبة بينهما ببيان فنقول اذا كان ذلك بينا بنفسه فلا
يحتاج الى بيان ويثبت فيه اليقين من جهة ان نسبة المحمول الى الموضوع
لذات الموضوع مدامت الموضوع بحسب مواصلتها للمحمول وقد علمت
المواصلة ووجبها من حيث وجبت بهذه العلة والعلم حاصل بغير وان
لم يكن بينا بنفسه فلا يمكن البتة ان يقع به العلم يقيني غير زائل لانا اذا
جعلنا المتوسط ما ليس لسبب لم يمكن ان يطلب به هذا العلم الغير وان
جعلناه ما هو سبب فقد وسطنا سببا وهذا خلف اذ فرضنا انه لا سبب ويشبه
ان يكون امثال هذه بينة بنفسها كلها او يكون بيانها بالاستقراء الا انه
لا يخ اذا بين بالاستقراء من احد امرين وذلك لانه اما ان يكون وجود النسبة
للمحمول الى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب اذا انما تبين بالاستقراء
لهذا النوع واما ان يكون وجود الموضوع نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع
في نفسه بسبب فان كان بينا في نفسه في كل واحد منهما فاما ان يكون

البيان بحس فقط وذلك لا يوجب الدوام ولا رفع امر جائز الزوال
فلا يكون من تلك المقدمات يقيني واما ان يكون بالعقل وهذا القسم
غير جائز لان هذا المحمول لا يجوز ان يكون ذاتيا بمعنى المقوم فانا
سنبين بعد ان الذاتي بمعنى المقوم غير مطلوب في الحقيقة بل كل ما هو
لما هو ذاتي له بين واما ان يكون عرضيا ولا شك انه يكون من الاعراض
اللازمة لكلي يقع على جزئيات للنوع اذ صح حمله على الكل فيكون هذا العرض
لازما لشيء من المعاني الذاتية للجزئيات فان العرض الذي هو صفته هذا
شانه واذا كان كذلك كان حمله على كل جزئي جزئي لا حمل من موجود له
ولغيره من الذاتيات فيكون ذلك السبب الذاتي سببا عاما لوجود هذا
العرض في جزئيات وفرضناه بلا سبب واذا علم من غير جهة ذلك السبب لم
ذلك العلم ضروري ولا يقيني فضلا عن بين نفسه ويستحيل ان يكون عرضا
للمعنى العام حتى يصح ان يكون مطلوبا لكنه ذاتيا لكل ولكل من جزئيات
عن اجزائها فان الذاتي لجميع الجزئيات لا يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلي
المساوي لها لانه ليس من موضوعات ذلك الكلي يعرض له ذلك الحمل بسلبه
او ايجابه واذا لم يكن عارضا لشيء منها فكيف يكون عارضا لكلها وعارض
طبيعة الكلي عارضا للكلي فان الحركة بالارادة لما كانت عرضا لازما لجنس الا
نسان كانت عرضا للانسان ولكل نوع مع الانسان فقد بان ان نسبة المحمول
في مثل كلا هنا فيه يكون عرضية عامة ويحتاج ان يبين في كل واحد من
جزئيات فقد بطل اذن ... ... جزئيات سبب في تصديقنا
بلا واسطة له تصديقا يقينيا وان ... ... الى جزئيات بنفسه
واما ان كان حال المحمول عند جزئيات الموضوع ... يبين بنفسه بل يمكن ان

يبين ببيان فذلك البيان اما ان يكون بيانا لا يوجب في كل واحد منها اليقين
الحقيقي الذي نقصده فكيف يوقع ما ليس يقينا اليقين الحقيقي الكلي الذي
بعده واما ان يكون بيانا بالسبب فيوجب اليقين الحقيقي في كل واحد منهما فيجب
ان يتفق في السبب كما قلنا فيكون وجود السبب للمعنى الكلي اولا
واذا كان السبب ينفع في المعنى الكلي وليس ايضا بنافع في الجزئي واذا نفع
في الكلي فيكون النافع هو القياس عند ذلك لا الاستقراء واما ان يكون له
سبب هناك البتة فيكون اما بينا بنفسه وذلك ما قد ابطل واما باستقراء
اخر وهذا مما يذهب الى غير نهاية او وقوف فقد بان ان ما لا سبب لنسبة محموله الى موضوعه
فاما بين بنفسه واما لا يتبين البتة بيانا يقينيا بوجه قياسي واما التجربة
فانها غير الاستقراء وسنبين ذلك بعد والتجربة مثل حكمنا ان السقمونيا مسهل
للصفراء فانه لما تكرر هذا امرا كثيرا زال عن ان يكون مما يقع بالاتفاق فحكم
الذهن انه من شان السقمونيا اسهال الصفراء واذعن له واسهال الصفراء
عرض لازم للسقمونيا فكنا بان يسال فيقول ان هذا مما لم يعرف سببه فكيف
يقع هذا اليقين الذي عندنا من ان السقمونيا لا يمكن ان يكون صحيح الطبع
فلا يكون مسهلا للصفراء اقول انه لما تحقق ان السقمونيا يعرض له اسهال الصفراء
وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير علم ان ذلك ليس اتفاقا فانه لا يكون دائما او
اكثريا فيعلم ان ذلك شيء يوجبه السقمونيا طبعا اذ لا يصح ان يكون عنه
اختيارا او علم ان جسم بما هو جسم لا يوجب هذا المعنى فيوجبه بقوة
قريبة فيه او خاصة له او نسبة مقرونة به فيصح بهذا النوع من البيان ان
في السقمونيا بالطبع او معه علة مسهلة للصفرا والقوة المسهلة للصفرا اذا
كانت صحيحة وكان المنفعل مستعدا حصل الفعل والانفعال فصح ان السقمونيا

الذي في بلاد ما يسهل دايما الصفراء اذا كانت صحيحة فاذن عرفنا الاعظم
للاصغر بوساطة الاوسط الذي القوة المسهلة وهو السبب واذا حللت
ما في القياس وجدت كل بيان انما هو بيان بواسطة هي علة لوجود
الاكبر في الاوسط وان لم يكن علة للعلم بالاكبر فاذن بالسبب حصل لنا
هذا النوع من اليقين ايضا ولقايل ان يقول ما بال التجربة تفيد الانسان
علما بان السقمونيا تسهل الصفراء على وجه يخالف في افادته افادة الاستقراء
فان الاستقرا اما ان يكون مستوفي الاقسام واما ان لا يوقع غير الظن
الاغلب والتجربة ليست كذلك ثم نعود فنشكك فنقول ما بال التجربة توقع
في الاشيا حكما يقينيا ثم لو توهمنا ان الناس الا في بلاد السودان ولا
يتكرر على الحس حيوان الا اسود فهل يوجب ذلك ان يقع اعتقاد بان
كل انسان اسود فان لم يوقع فلم صار تكرر يوقع وتكرر لا يوقع وان
اوقعت فقد اوقعت خطاء وكذبا فاذا اوقعت خطاء وكذبا فقد صارت
التجربة غير موثوق بها ولا صالحة لان يكتسب منها مبادي البرهان فنقول
في جواب ذلك ان التجربة ليست تفيد العلم الكلي لكثرة ما يشاهد على
ذلك الحكم فقط بل لاقتران قياس به قد ذكرناه ومع ذلك فليس يفيد
علما كليا قياسا مطلقا بل كليا بشرط وهو ان هذا الشي الذي تكرر
على الحس يلزم طباعه في الناحية التي تكرر الحس بها امرا دايما الا ان
يكون مانع فيكون كليا بالشرط لا كليا مطلقا فانه اذا حصل امر يحتاج
الى سبب ثم تكرر مع حدوث امر علم ان سببا قد تكرر فلا وع اما ان
يكون ذلك الامر هو السبب او المقارن للسبب او لا يكون ولئن لم يكن هو
السبب او المقارن بالطبع بالسبب لم يكن حدوثه الا مع حصوله في الاكثر

فيعلم انه للسبب او المقارن بالطبع للسبب واعلم ان التجربة ليست تفيد الا في
الحوادث التي على هذا السبيل والى هذا الحد واذا اعتبرت هذا القانون
الذي اعطيناه سهل عليك الجواب عن التشكيك والمورد على الناس
السود في بلاد السودان وولادتهم اسود وبالجملة فان الولادة اذا
اخذت من حيث هي ولادة عن ناس سود وعن ناس في بلاد كذا اصحت منه
التجربة واما ان اخذت من حيث هو ولادة عن ناس فقط فليس التجربة
مناسبة باعتبار التجربيات المذكورة اذ التجربة كانت في ناس سود والناس
المطلقون غير الناس السود فلهذا فان التجربة كثيرا ما تغلط ايضا
اذا اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فيوقع ظنا ليس يقينيا وانما يوقع
اليقين منها ما اتفق ان كان تجربته واخذ فيه الشيء المجرب عليه بذاته
فاما اذا اخذ غيره مما هو اعم منه او اخص فان التجربة لا تفيد اليقين
ولسنا نقول ان التجربة امان من الغلط وانها موقعة لليقين دائما وكيف
والقياس ايضا ليس كذلك بل نقول انه كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن
التجربة فيطلب وجه ايقاع ما يوقع منها اليقين وهذا يكون اذا امنا ان
يكون هناك اخذ شيء بالعرض وذلك ان يكون اوصاف الشيء معلومة
لنا ثم كان يوجد وانما اوفى اله كثر ام يوجد فاذا لم يوجد هو لم يكن
ذلك الامر فان ذلك عن وصف عام فالشيء بوصفه العام مقارن للخاص
فالوصف خاص مقارن ايضا للحكم وان كان الوصف مساويا للشيء
ايضا فوصفه خاص المساوي للشيء مقارن للحكم وان كان لوصف مساو
خاص بل اخص من الطبيعة التي للشيء فذلك الوصف خاص غير ان يكون
هو الذي تكرر علينا فيما امتحنا وفي اكثر الوجود عن الشيء عندنا فيكون

ذلك مما يهدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية ما لحصر من كلية الشي المطلقة
ويكون المعقول عن ذلك مطلقا لنا في التجربة من جهة حكمنا الكلي فان في
ذلك وان كان لنا يقين بان شيئا هو كذا يفعل امرا هو كذا فلا يكون لنا يقين
بان كل ما يوصف بذلك الشي يفعل ذلك لا مرفانا ايضا لا نمنع سقمونيا في
بعض البلاد تقارنه مزاج وخاصية ام ان يكون يعدم فيها مزاج وخاصة
لا يسهل الصفرا بل يجب ان يكون الحكم التجربي عندنا هو ان السقمونيا المتعارف
عندنا المحسوس لدينا هو لذاته او الطبع فيه يسهل الصفراء الا ان يقاوم
بمانع وكذلك حال الزمرد في عماية الحية فهذا هو الحق ومن قال غير هذا فلم
ينصف او هو ضعيف التمييز لا يعرف بين ما اعتبر الشك فيه لكثرة دلالة
جزئياته وبين اليقين فان ههنا عقايد تشبه اليقين وليست باليقين
وبالجملة كانت التجربة معتبرة في الامور التي تحدث وعلى الشرط الذي
شرطنا وفي اعتبار عللها فهذه فان كان ضرب من التجربة يتبعه يقين
كلي حتم على غير الشرط الذي شرطناه لا شك فيه فيشبه ان يكون وقوع
ذلك اليقين ليس عن التجربة بما هي تجربة على انها يلزم عنها بل عن
السبب المباين الذي يفيد اوايل اليقين وخبره في علوم غير المنطق
فيشبه ان يكون التجربة كالمعد وليس بذلك المعد الملزوم الذي هو
القياس بل معه فقط فالفرق بين المحسوس والمستقرى والمجرب ان المحسوس
لا يفيد رايا كليا البتة وهذان قد يفيدان والفرق بين المستقرى والمجرب
ان المستقرى لا يوجب كلية بشرط ... شرط بل يوقع ظنا غالبا
اللهم الا ان يؤول ... الى المذكور الفصل ١٠
في بيان ... علة لا تنافي الا على ما دون المحض وابانه

فقط م

الفرق بين الاجناس والمواد وبين الصور والفصول اقول انه مما يشكل

اشكالا عظيما ان حيوان كيف يكون سببا لكون الانسان جسما على ما ذ[كرنا]

من ذلك فانه ما لم يكن الانسان جسما لم يكون حيوانا او كيف يكون سببا

لكون الانسان حساسا وما لم يكن الانسان حساسا لم يكن حيوانا لان

جسميه وحسيان لوجود حيوان فما لم يوجد الشى لم يوجد ما يتعلق

وجوده به وايضا اذا كان معنى جسم ينظم الى معنى النفس فيكون مجموعهما

لا واحد منهما حيوان فكيف يحمل جسم على حيوان فيكون كما يحمل الواحد

على الاثنين وكذلك كيف يحمل النفس على النفس حيوان فيكون كما يحمل الوا[حد]

على الاثنين فنقول ان هذا كله يحل اذا عرفنا الجسم الذى هو جنس [والذى هو]

[ما] ان ظن الذى هو صورة او جزء والذى هو فصل وبان لنا من ذلك انه كا[ن]

منه بمعنى المادة او الصورة فلا يحمل البتة ولا يوخذ حدود اوسطى

بذاتها وحد بل كما يوخذ العلل حدودا اوسطى وعلى النحو الذى نبينه بعد

فنقول انا اذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ماله

هذا الشرط انه ليس داخلا فيه معنى هو غير هذا اعنى لو انضم اليه

معنى غير هذا مثل حس او اغتذاء او غير ذلك كان معنا خارجا عن

الجسمية محمولة فى الجسمية مضافا اليها كان الماخوذ هو الجسم الذى هو المادة

وان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان لا يتعرض لشى

اخر البتة لا يوجب له ان يكون جسمية لجوهرية من صورة هذه الاقطار فقط

بل جوهرية كيف كانت ولو مع الف ... تلك الجوهرية وصور[ة]

منها وفيها الا ... على ما هى الجسم وبالجملة اى

مجتمعات يكون ... يكون جملتها جوهرا ذا اقطار ثلثة ويكون تلك

المجتمعات ان كانت هناك مجتمعات داخلة في هوية ذلك الجوهر لان
يكون تلك الجوهر مثلثة بالاقطار ثم لحقته تلك المعاني خارجة عن الشي
الذي قد تم كان هذا المأخوذ هو الجسم الذي هو جنس لجسم بالمعنى الذي
وجزء من الجوهر المركب من الجسم والصور التي بعد الجسم التي بعد المادة
فليس بمحمول لان تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذي طول وعرض
وعمق فقط واما هذا فانه محمول على كل المجتمع من مادة وصورة واحدة
كانت او الفا وفيها الاقطار الثلثة فهو اذن محمول على المجتمع من الحسية
التي هي كان لمادة ومن النفس لان جملة ذلك هو جوهر وان اجتمع
من معاني كثيرة فان تلك الجملة موجودة لا في موضوع وتلك الجملة
جسم لانها جوهر له طول وعرض وعمق وكذلك فان الحيوان اذا اخذ حيوانا
بشرط ان لا يكون حيوانيته الا جسمية واغتذاء وحسا كان لا معنى ان
يكون مادة وان يكون ذلك خارجا عنه فربما كان مادة الانسان وموضوعا
وصورة النفس الناطقة وان اخذ بشرط ان يكون حيوانا بالمعنى الذي
به يكون الجسم جنسا وفي معاني ذلك الحيوان على سبيل تجويز حس وغير
ذلك من الصور ولو كان النطق او فصل يقابل النطق غير متعرض
لرفع شيء منها او وضعه بل مجوزا له وجود اي ذلك كان في هويته ولكن
هناك معها بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورة فلا ضرورة
في ان لا يكون غيرها او يكون كان حيوانا بمعنى الجنس وكذلك فافهم
الحال في الحساس والناطق فان صدق الحساس جسما او سببا له حس
بشرط ان لا يكون زيادة ... من جزء من الانسان
وكان ... عليه وان اخذ جسما او سببا مجوزا له

وفيه ومعها اى الصور والشرائط كانت بعد ان يكون فيها حس كان نفسه
وكان الحيوان محمولا عليه فاذن اى معنى اخذته مما يشكل في الحال في جنسيته
وماديته فوجدته قد يجوز انضمام الفصول اليه ايها كان على انها فيه دمنه
كان جنسا وان اخذتها من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته حتى
لو دخل شئ اخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجا لم يكن جنسا بل مادة وان
وجبت لها اتمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن ان يدخل صار نوعا وان كانت
في الاشارة الى ذلك المعنى لا يتعرض لذلك كان جنسا فاذن باشتراط ان
لا يكون زيادة يكون مادة وباشتراط ان يكون زيادة يكون نوعا وبان
لا يتعرض لذلك بل يجوز ان يكون واحد من الزيادات على انها داخلة في جملة
معناه يكون جنسا وهذا انما يشكل فيما ذاته مركبا بسيط فعسى ان العقل واما فيما ذاته
يعرض فيه هذه الاعتبارات على النحو الذي ذكرناه قبل من هذا الفصل
في نفسه واما في الوجود فلا يكون فيه شئ متميز هو جنس وشئ هو مادة
واذ اقررنا هذا فلنقصد المقصد الاول فنقول انما يوجد الانسانية
قبل الحيوانية في بعض وجود التقدم اذا اخذت الجسمية بمعنى المادة
لا بمعنى الجنس وكذلك انما يوجد الجسم قبل الحيوانية اذا كان الجسم بمعنى
لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه واما الجسمية التي يجوز ان يوضع متضمنة
لكل معنى مقرون به مع وجوب ان يتضمن الاقطار الثلثة فانه
لا يوجد للشيء الذي هو نوع من الحيوان الا وقد تضمن الحيوانية بالفعل
بعد ان كان يجوز في نفسه تضمنا اياها فيكون المعنى الحيوانية جزء
من وجوده [illegible] بعكس حال الجسم الذي بمعنى
المادة فانه جزء من وجوده حسب ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة

فاما وجوده واجتماعه من وجود انواعه وما يوضع تحته فهى اسباب الوجود
وليس هو سبب الوجود بها ولو كان الجسمية التى بمعنى الجنس وجود يحصل
قبل وجود النوعية لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذى بمعنى
المادة وان كانت قبلية له بالزمان ولكان اذ يوجد ذلك يوجد شيئا
ليس هو النوع بل علة النوع توجد بوجوده النوع فلا يكون النوع
هو هو وهذا محال بل وجود تلك الجسمية فى النوع هو وجود النوع
له غير بل هو فى الوجود هو نوعه فلنرتب الآن نوعا ولنحمل عليه جنسا
وجنس جنسه فنقول انا اذا اعتبرنا هذه الامور من جهة مالها بالنسبة
بالفعل الى موضوعاتها ليس من جهة اعتبار طبايعها فقط لم نجد جنسا موضوعاتها
الا على انه يوجد اولا مستقرا بنفسه للنوع ثم يتلوه الجنس الذى
دونه ويحمل بعده بل نجد كل ما هو اعلى فانما يحمل على الاسفل فانك تعلم
انه لا يحمل جسما على الانسان الا الجسم الذى هو حيوان فانه ليس يحمل عليه
جسم غير حيوان بل يسلب عنه جسم ليس حيوان فشرط الجسم الذى
يحمل عليه ان يكون حيوان ولولا انه حيوان لكان الجسم لا يحمل عليه اذ الجسم
الذى ليس حيوان لا يحمل عليه وليس الجسم الا الحيوان اذ هو نفس الحيوان
والجسم الذى يحمل عليه هو الذى اذا اعتبر بذاته كان جوهرا كيف كان
لو كان مركبا من الف معنى ذلك جوهر طويل عريض عميق وهو اذا حمل
عليه بالفعل قد صار المجوز فيه من التركيب محصلة فى الوجوب فان كل
مجوز كما علمته وتعلم قد يعرض له سبب به يجب وهو السبب المعين
فلك هذا المجوز الذى [illegible] ليس يبقى مجوز له يجب البتة
بل يجب ان يكون الجسم قد وجب فيه التركيب بما على الحى اباه حيوانا فيكون

ذلك الجسم في حيوانا وذلك الحيوان انسانا فيكون الانسان لا يحمل على الجسم
الا الجسم الذي هو حيوان لا شيء اخر فالحيوان هو اولا جسم ثم الانسان
وبعد هذا كله ولكن الجسم المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان فليس
ذلك انما على ما علمت ان يكون الحيوان علة لوجود الجسم للانسان فربما
وصل المعلول الى الشيء قبل علته بالذات فكان سبب العلة عنده اذا لم يكن
وجود العلة في نفسها ووجوده لذلك الشيء واحد مثل وجود العرض
في نفسه ووجوده في موضوعه فان العلة فيهما واحد وليس كذلك حال
الجسم والانسان فانه ليس وجود الجسم هو وجوده للانسان وبالجملة
لو شيئا ان يوصل الجسم الى الانسان قبل الحيوان ثم قبل الحيوان لم يكن ذلك
لان الموصل اليه ح لا يكون انسانا لان ما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا
نعم ان يوصل الجسم الى حد اصغر يكون ذلك حد الاصغر انسانا ولم يصل
اليه الحيوان والحيوان اذا وصل الى شيء تضمن ذلك الوصول وصول ما
فوق الحيوان ويكون وصول الحيوان اليه حمل على مفروض وهذه
فصول ما نعت في العلوم دقيقة في انفسها لا يجب ان يشتهاون بها وبين
على هذا حال الفصل الذي هو جنس الانسان في وجوده للانسان فانه
كجنس الحيوان ايضا في انه جزء من الحيوان يوجد اولا للحيوان ويجيء
للانسان واعرف هذا بالبيانات التي قدمت فانك حاولت برهانه
من البيان الاخر يحصل عندك ان ذلك مختص بالجنس ولا بال الفصل
وليس كذلك ولكن في تفهم كيفية حال فيه صعو[illegible] سهلت عليك
ان تأتيت للاعتبار و[illegible] غير مطردة واذا اردت
ان تعتبر ذلك فيه فتذكر حال الفرق بين الفصل والنوع وتذكر ما